في الانتقال إلى الدولة الآمنة:
آليات استعادة الاستقرار في سورية

ملف خاص

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 10 آب/ أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 3
تمهيد عام 5
أولاً: فعاليات ما قبل المرحلة الانتقالية 8
افتراضات الورقة 8
أولويات ملحة 8
الآليات المقترحة للوصول لهيئة حكم محلي 9
1. الهيئة العامة العسكرية 9
2. المؤتمر الوطني العام 10
3. الهيئة الوطنية للحكم المحلي 11
بُنية مجلس الحكم الانتقالي ومهامه 11
ثانياً: آليات مكافحة التطرف والإرهاب 13
توطئة في ثوابت وأسس المعالجة 13
الهيئة العليا لصيانة الأمن الوطني: البوصلة الفكرية 15
البرنامج الوطني لمكافحة الإرهاب 16
استراتيجية الاحتواء 17
استراتيجية التفكيك والمواجهة 18
استراتيجية منع الامتداد الإقليمي 19
استراتيجية المحاصرة الإعلامية 19
ملاحظات ختامية 20
ثالثاً: البرنامج الوطني للعودة الكريمة للاجئين والنازحين السوريين 21
أعباء اللاجئين السوريين على دول اللجوء 21
حل مستدام لأزمة اللاجئين السوريين 21
إطار عمل البرنامج الوطني لعودة اللاجئين والنازحين السوريين 22
رابعاً: ملامح البرنامج الوطني لإعادة بناء الاقتصاد السوري 23
مقدمة 23
خطة مارشال سورية 24
أسباب تقديم الاقتصاد الحر كخيار في سورية المستقبل وموجباته 24
أولويات إعادة إعمار سورية وتكامله مع الأولويات السيادية الأخرى 25

ترتيب الأولويات 25
النهوض بالاقتصاد الوطني في المرحلة الانتقالية 26
توفير فرص العمل ضرورة في مرحلة إعادة الإعمار 26
طرق التمويل 27
برامج التمكين الاقتصادي 27
خامساً: خطط تمكين وتطوير منظومة المجالس المحلية 29
مقدمة 29
واقع الإدارة المحلية في سورية 29
خيارات اللامركزية في سورية: الحكم المحلي 30
تمكين المجالس المحلية 32
سادساً: برامج وخطط استعادة الأمن المجتمعي 35
مقدمة 35
خارطة المكونات المجتمعية 36
المفاهيم والأسس 37
الأهداف 37

جدول الخرائط والأشكال

خريطة السيطرة والنفوذ 7 آب 2015 7
خريطة تغيرات أماكن سيطرة تنظيم الدولة في العراق والشام 13
مجالات عمل البرنامج الوطني لعودة اللاجئين السوريين (الشكل رقم 1) 22
جدول المقارنة بين أنماط الإدارة المحلية في سورية 30
النموذج المقترح للإدارة الملحية (الشكل رقم 2) 32
خريطة مناطق وجود الأقليات الدينية والإثنية 36
البرامج المقترحة لتحقيق الأمن المجتمعي (الشكل رقم 3) 38

ملخص تنفيذي

انطلاقاً من الاستقراءات السياسية والعسكرية التي تدلل على سيناريوهات لا تنذر بالانفراج، يقترح هذا الملف والموجه لجميع الفعاليات السياسية المعارضة الرسمية وغير الرسمية السياسية والعسكرية والشرعية والمحلية، عدة آليات تدفع الملف السوري نحو الانفراج أكثر، مهما كان السيناريو المتوقع، مستنداً على ضرورة ملء الفراغ الناجم عن تخلي وعجز نظام الأسد عن أداء بعض وظائفه المتعلقة بالدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، هذه الوظائف التي إن امتلكتها قوى المعارضة السياسية والعسكرية ستشكل تحولاً واضحاً في الممارسة السياسية وتنقلها من نطاق التأثر إلى التأثير ومن ضفة الانفعال إلى بحر الفعل، ومن خانة الحزب والتكتل إلى مؤسسة الدولة.

يقدم القسم الأول من الملف **تصوراً عملياً لعملية الانتقال** بشكل يراعي الواقع العسكري والسياسي والمحلي، وذلك بعد تحديد عدة أولويات ملحة متعلقة بتحسين الأداء السياسي والعسكري والاجتماعي والإداري، حيث ينبغي أن يتم التوصل لمجلس حكم محلي وفق ثلاث فعاليات قائمة على معايير التمثيل الحقيقي لمعظم فعاليات وشرائح المجتمع السوري، ويراعي هذا التصور الاختلاف النوعي لواقع الصراع في المناطق السورية، فيستند على التزاوج بين فكرتي المركزية السياسية واللامركزية الإدارية.

وفي قسمه الثاني طرح هذا الملف **آليات مكافحة التطرف والإرهاب** بما يشمل المرحلة الحالية والمرحلة اللاحقة وفق استراتيجيات الاحتواء والتفكيك والمواجهة ومنع الانسياب الإقليمي بالإضافة إلى استراتيجية المحاصرة الاعلامية، ويدعم هذه الاستراتيجيات فهم موضوعي لواقع التطرف ومستوياته في سورية والذي ستبلوره (وفق مقترح الورقة) الهيئة العليا لصيانة الأمن القومي.

وفيما يتعلق **بالعودة الكريمة للاجئين السوريين** فيؤكد الملف على ضرورة أن تهيئ الهيئات الدولية والوطنية السورية الظروف المواتية لعودتهم إلى سورية بما يعزز من فرص احتواء الأزمة الإنسانية والسياسية داخل الأراضي السورية وتفويض مهمة إدارتها للسوريين أنفسهم، ويمر هذا البرنامج خلال ثلاث مراحل أساسية، ويمكن حصر مجالات عمله في عدة قطاعات أهمها البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والاقتصاد والأمن.

أما بما يخص **الملامح العامة والبرامج العملية لإدارة المرحلة الحالية والانتقالية في الجانب الاقتصادي والتنموي** والتي يمكن من خلالها البدء بمرحلة إعادة الإعمار بشكل تدريجي. تركز الورقة على ضرورة تصميم حزمة من التدابير الإبداعية التنموية وبرامج التمكين الاقتصادي يتم فيها تحديد الأهداف النهائية والوسيطة إضافة إلى الوسائل ومصادر التمويل المتاحة الداخلية والخارجية. وتستفيد المكونات الأساسية لهذه الخطة من تجارب الدول السابقة التي مرت بمراحل شبيهة لما تعيشه سورية، ومن الطبيعة الخاصة لبُنية الدولة السورية من حيث الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية والمادية.

وضمن **خطة عمل استعادة الأمن المجتمعي في سورية** يؤكد الملف على ضرورة العمل على برامج عملية متعددة الأبعاد في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والمجتمعية والبيئية. وفي هذا السياق ترى الخطة أهمية تأسيس عدة مؤسسات وفعاليات أهمها: هيئة وطنية لتقصي الحقائق، وصندوق وطني للتعويض، وهيئة للعدالة الانتقالية. ولا يمكن إنجاز هذه الخطة بعيداً عن بيئتها الإقليمية والدولية، فهي تتطلب دعماً سخياً بالخبرات والأموال والتجهيزات كي تثمر نتائجها، خصوصاً وأن تجربة أمنٍ مجتمعي ناجحة في سورية ستنعكس إيجاباً لا محالة على الأمن والاستقرار الإقليمي برمته.

كما ناقش الملف في قسمه الأخير **دور المجالس المحلية** التي تعتبر نواة الحكم المحلي والتي تمرّ من خلالها جهود بناء الدولة، وذلك عبر ربط مراكز النفوذ القائمة وتهيئة الأرضية للعملية الانتقالية. حيث تمتاز المجالس المحلية بقدرتها على إدارة عدة ملفات كالعملية السياسية، وفضّ النزاعات والسلم الأهلي، وتقديم الخدمات المحلية، وحفظ الأمن المحلي، وتسيير القضاء المحلي، والتعاون مع برامج العدالة الانتقالية. وكل ذلك ضمن خطط تمكين وتطوير منظومة المجالس المحلية وتفعيل دورها السياسي من خلال حِزَم تدخلٍ تعزّز القدرات الجمعية للتعاطي مع الواقع المعقّد.

تمهيد عام

ساهمت معطيات المشهد السوري الذي تعقدت فيه مستويات الصراع في تصادم أدوات التأثير ورسم السياسات لدرجة جعلت هذا المشهد محكوم عليه بالإدارة بالتنافس أحياناً وبالتنسيق أو تبادل الأدوار أحياناً آخر، وذلك بحكم ما تشهده الساحة الإقليمية من تمدد أو انحسار للقوى الإقليمية بالإضافة إلى حذر الفاعلين الدوليين والإقليميين من أية صيغة سياسية بديلة لا تجعل المعادلة الأمنية المحلية والإقليمية متزنةً، مما ساهم في ازدياد تشظي المشهد السوري وتعدد صرعاته وسيولة أحداثه، كل ما سبق عزز جملة من الاستقراءات السياسية والعسكرية الواقعية، منها ما يتعلق بفاعليه المحليين أو بالقوى الإقليمية والمؤثرة في تفاعلاته نذكر أهمها:

- استمرار الأفعال العسكرية باتجاه تعزيز مناطق نفوذ صمة، غير متسقة فيما بينها وتختلف دينامية كل منها عن الآخر، سواء على مستوى طبيعة الصراع ونوعيته أو على صعيد الفاعلين المحليين المؤثرين فيه.
- تزايد نسب تآكل مركزية النظام وتخليه المستمر عن الوظائف السياسية والاقتصادية للدولة، مقابل حسابات عسكرية يزداد تعقيدها مع اتساع الفجوة التي تعاني منها موارده البشرية.
- إغلاق بوابات التفاوض السياسي وفق الآليات التي تم طرحها، حيث يستحيل أن يتفاوض النظام على رحيله ويصعب على جموع المعارضة السياسية قبول أي تفاوض لن يفضي لتغيير للنظام القائم، وكل الجهود الدبلوماسية في هذا الإطار تصب في العمل على تحقيق تنازلات أكثر من كلا الطرفين.
- لا تزال تنحصر المقاربات الدولية والإقليمية لمداخل الحل السياسي بين بوابتين، الأولى بوابة مكافحة الإرهاب وعدم التسرع بصيغ سقوط أو رحيل النظام عبر الاستمرار بإدارة الأزمة بالتنافس تارة أو بالتنسيق تارة أخرى ضمن محددات ضبط السيولة العسكرية ضمن حدود الأراضي السورية، والثانية بوابة الحلول الجزئية والاعتماد على تراكمها وانتشارها الأفقي لتصل إلى تصور عام.
- استمرار التعاطي الإقليمي مع الملف السوري وفق منظور المصلحة الأمنية بالدرجة الأولى ثم صد آثاره وتداعياته قدر الإمكان عبر الدفع بطروحات سياسية تلغي مفاعيل التشظي، وما تعامل الأطراف الدولية والإقليمية مع خصوصية الجهات إلا من باب الأمر الواقع الذي كرس عدة جهات مختلفة من حيث مدلولاتها الجيوسياسية والأمنية، ومن حيث طبيعة الصراع كما ذكرنا.
- تراجع فعالية النظام والمعارضة الرسمية لصالح فاعلين محليين وإقليمين أكثر تحكماً بالمشهد وآليات ضبطه، إلا أن الأول قلص من أهدافه العسكرية والاقتصادية وباتت بوصلة تحركاته وفق غايات ومحددات حلفائه، بينما الثاني لايزال يبحث عن فرص يحسن تموضعه وأدائه السياسي رغم إدراكه لضرورة إعادة الهيكلة والإصلاح على مستوى الأداء والوظيفة وحتى الأشخاص، بالإضافة لفقدانه لرؤية وطنية جامعة يحاول حالياً بلورة ملامحها.
- إن استمرار التوظيف والاستقطاب السياسي لجميع الفاعلين المحليين، لن يخدم بالمحصلة إلا قوى طائفية متطرفة عابرة للحدود التي تعتاش على مخرجات السيولة والانقسام.

- عدم صحة افتراض وجوب أن يكون إطار تشكيل هيئة حكم انتقالي يكون فيها القرار مركزياً أي يأخذ من أعلى إلى الأسفل. وذلك بحكم تباين واختلاف الوحدات المحلية وأولوياتها وذلك حسب طبيعتها وبنيتها والقوى المسيطرة وحسب التركيب المجتمعي والفصائل المسيطرة.

وانطلاقاً من هذه الاستقراءات التي تدلل على سيناريوهات لا تنذر بالانفراج (انظر خريطة السيطرة والنفوذ 7 آب 2015)، يحاول هذا الملف والموجه لجميع الفعاليات السياسية المعارضة الرسمية وغير الرسمية السياسية والعسكرية والشرعية، أن يقدم آليات تدفع الملف السوري **نحو الانفراج أكثر مهما كان السيناريو المتوقع**، إذ يطرح جملة من الوظائف الشاغرة التي يتطلبها الداخل السوري وتخلى عن بعضها النظام وزهد وعزف عن بعضها الآخر، والتي سيشكل امتلاكها تحولاً واضحاً في الممارسة السياسية لقوى المعارضة إذ **ستنتقل من نطاق التأثر إلى التأثير** ومن ضفة الانفعال إلى بحر الفعل، ومن خانة الحزب والتكتل إلى مؤسسة الدولة. كما سيطرح آليات وبرامج لإدارتها أو تحقيقها، ومن أهم هذه الوظائف تلك المتعلقة بالدور السياسي للدولة في مثل هذه المرحلة وهي:

1. تقديم تصور عن فعاليات ما قبل المرحلة الانتقالية تُراعي الواقع العسكري والسياسي والمحلي ومحاولة تحريكه والتحول لدور الفاعل فيه.
2. آليات مكافحة التطرف والإرهاب بما يشمل المرحلة الحالية والمرحلة اللاحقة.
3. برامج العودة الكريمة للاجئين السوريين وإعادة توطينهم والعمل على إنهاء أزمة المواطن السوري خارج الحدود.
4. برامج تحقيق الأمن والتمكين الاقتصادي وتحديد الأولويات الاقتصادية للمرحلة القادمة وخاصة فيما يتعلق بمشاريع إعادة الإعمار.
5. تمكين وتطوير منظومة المجالس المحلية لتلبية شؤون المواطنين المحليين سواء على مستوى الخدمات أو على مستوى العملية السياسية التشاركية في البناء وتطوير القدرات المحلية.
6. برامج وخطط استعادة الأمن المجتمعي.

خريطة السيطرة والنفوذ 7 آب 2015

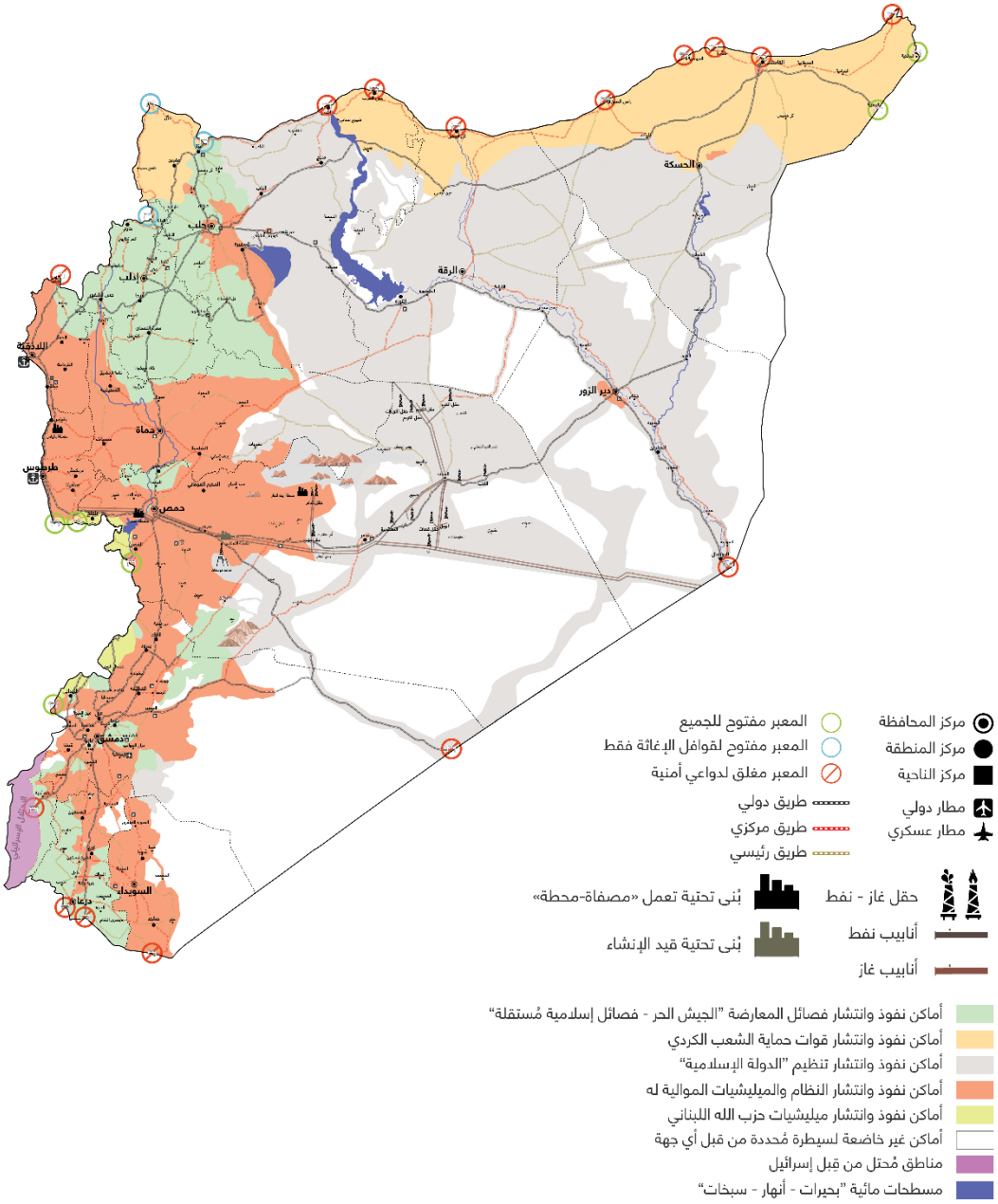

7-August-2015

وحدة المعلومات
Information Unit

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN For Strategic Studies

خريطة السيطرة والنفوذ 7 آب 2015

أولاً: فعاليات ما قبل المرحلة الانتقالية

افتراضات الورقة

1. حالة التدهور السريع التي يعاني منها النظام على الصعيد العسكري والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى فقدانه لميزة التماسك والمركزية والتنظيم.
2. نية المعارضة السورية ملء الفراغ الناشئ في وظائف الدولة.
3. الانسداد السياسي لا يمنع قوى المعارضة من أن تتدارس خيارات وآليات الانتقال.
4. لا تقدم هذه الورقة تصورات سياسية أو دستورية، بل يجب تركها لحوار سوري – سوري.
5. **أن تقوم الهيئات والمؤسسات السياسية والعسكرية والإدارية بتنفيذ هذه الآلية.**

تحاول هذه الورقة عكس الواقع السياسي والعسكري والإداري والمحلي وتمثيله بشكل دقيق فتقدم آليات تهيئ لمناخ مشجع ومثمر لبدء المرحلة الانتقالية دون التدخل بمخرجاتها السياسية التي يجب أن تترك للحوار الوطني. وتؤكد الورقة على ضرورة أن تطبق الهيئات الثورية الوطنية والفاعلين المحليين الآخرين عدة سياسات وذلك في سبيل تهيئة المناخ المحلي والدولي للعملية الانتقالية، نذكر أهمها:

- تعزيز اتفاقيات تهدئة ووقف إطلاق النار وتثبيت قواعد الاشتباك.
- تشجيع مبادرات المجتمع المدني المحلي المتعلقة بتعزيز العلاقات بين مكونات المجتمع السوري، ودفع المؤسسات الإعلامية على تبني الخطاب الوطني وتعزيز السلم الأهلي.
- إيجاد آليات تنسيق مشتركة بين المجالس المحلية لتوفير الخدمات في مناطق الاتفاق وللإشراف والتنسيق على عمليات الإغاثة المحلية.
- الاستمرار بعمليات الإحصاء وعلى كافة الصعد للعمل على وضع نتائجها على طاولة الحوار الوطني وذلك للمساعدة على أخذ القرار المناسب.

أولويات ملحة

ينبغي على المؤسسات الرسمية للثورة السورية العمل على تحقيق عدة غايات وأهداف حتى يتسنَّ لها تطبيق الخطة الانتقالية، **فعلى صعيد الأدوات السياسية** لهذه المؤسسات وانطلاقاً من ضرورة انسجام المسار السياسي مع الإنجاز العسكري وأهمية امتلاك أدوات التمكين، ينبغي تفعيل التواصل مع جميع المكونات السورية ولاسيما المتردد والمصطف مع مولاة النظام عبر إعادة تصدير الطابع الوطني للثورة وتسويقه إعلامياً وسياسياً، وفتح قنوات تواصل معهم، ثم الدفع باتجاه انخراطهم في فعاليات الثورة والالتحام بمشروعها، كما تجدر الإشارة إلى أن التواصل مع الرموز الوطنية وفئة الصناعيين والتجار أيضاً سيكون له دلالات عدة سواء على صعيد التطمينات لباقي المكونات الوطنية أم على صعيد المشاركة الوطنية في عملية إعادة الإعمار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا بد من العمل على تشجيع وتكليف نخب

سياسية جديدة نظراً لما تستدعيه المرحلة من ضخ دماء شابة بعد أن استهلك العديد من الشخصيات المعارضة على مدى أعوام الثورة، كما أن تصدير وجوه وأفكار جديدة يذلل العقبات في فتح قنوات تواصل مع المترددين من مشاركة بعض الشخصيات المعروفة من المعارضة، ناهيك عن أدائهم السياسي المتواضع والذي عجز إلى حد كبير عن إقناع حاضنة الثورة، كما أن تعزيز دور فئة الشباب في الحراك العسكري والسياسي سيسهم في ردم الفجوة المتزايدة بينهم وبين مؤسسات المعارضة السياسية وذلك من خلال التأسيس لسياسيات ناجعة لإشراك الشباب في العمل السياسي إما عبر مؤتمرات مشتركة أو ندوات مباشرة، أو عن طريق تشجيعهم وتبني مشاريعهم الثورية.

أما على الصعيد الوحدات الإدارية فيعد تمكين المجالس المحلية ورفدها بكل الأدوات اللازمة للحكم ضرورة أساسية في المرحلة الانتقالية نظراً لدورها المحوري في كافة العمليات الأفقية للدولة، وهذا أمر يتطلب بلورة برامج تأهيل سياسي ومهني لهذه المجالس، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي واللوجستي، ولضمان إدارة محلية رشيدة لا بد من تطويع الواقع وتوفير الشروط الدنيا من الاستقرار كتكييف نظام الهدن، وتطوير منظومة عمل الهيئات الشرعية الموجودة عبر تأهيلها بدورات قانونية للقائمين عليها، إضافةً لدمجهم مع المجالس القضائية والعمل على تفعيل مهمة النائب العام.

أما على الصعيد العسكري فيعد تأهيل المكاتب السياسية للكتائب العسكرية أمراً ملحاً خاصة أنها لم تتمكن من ممارسة دورها الاستشاري الطبيعي وبقي مناط القرار السياسي مركزياً عند قائد الكتيبة الذي فشل إلى حد كبير في تفويض هذه المهمة لأهلها، كما يجب العمل على جعلهم ضباط ارتباط بالإضافة إلى تمثيلهم في معظم فعاليات مؤسسات الثورة المحلية والإقليمية. كما يجدر التنويه هنا لضرورة إعداد برامج إعادة تأهيل الكتائب الوطنية السلفية وتتطلب تلك العملية فرز الكتائب القابلة للتأهيل فوراً والمتمنعة حالياً، ومن ثم العمل مع الصنف الأول على تأهيل قادتها شرعياً وسياسياً، بالإضافة للعمل على إعادة دمج العناصر في الحياة المدنية من خلال الهيئات والفعاليات المدنية المختلفة.

الآليات المقترحة للوصول لهيئة حكم محلي

وهي مجموعة إجراءات تضمن نتائجها اتفاق جلّ الفاعلين المحليين على شكل هذا الجسم ووظائفه ونوعية قراراته، وذلك عبر حُسنِ تمثيلهم الذي يعد مدخلاً أساساً لأي إجراء، وتقوم هذه الآليات على ضرورة دفع كافة الفعاليات الوطنية نحو عقد ثلاث فعاليات مؤقتة ذات أهداف محددة وبسياق زمني موحد وهي:

1. الهيئة العامة العسكرية

تضمن هذه الهيئة المشاركة الفاعلة لتلك القوى بالإضافة إلى مساهمتها في خلق مناخ إيجابي يدفع قدماً باتجاه العملية الانتقالية. أما آلية الوصول إليها فتتم على النحو التالي:

أولاً: يُدعى إلى هذه الهيئة ممثلون عن جميع القوى العسكرية الوطنية الفاعلة في الجغرافية السورية **وذلك حسب معايير تمثيلية واضحة تستند لعنصر النفوذ**، ووفق الضوابط التالية:

- أن يكون شكل الدعوة موحداً وواضحاً يشمل الغاية والأدوات والصلاحيات، ويجب ألا تتم دعوة أي فصيل غير وطني.
- تعزيز فصائلية القوات الموالية بدعوة المهم منها فرادى سواء على مستوى الجيش أو المليشيات السورية الداعمة له وفق قوة حضورها الجغرافي والاجتماعي.
- يدعى إلى جانب ممثلي الفصائل الكبرى ممثلي المجالس العسكرية في الوحدات الإدارية.

ثانياً: تعقد الهيئة العامة اجتماعاتها سنوياً، ويحلها مجلس الحكم الانتقالي فور إتمام مهامها ويبقى ارتباطه مع الهيئات واللجان المنبثقة عنه، ولهذا الهيئة عدة أهداف يمكن حصرها بالآتي:

1. رفد مجلس الحكم الانتقالي بعضوين للقيام بمهام هيئة الأركان المؤقتة ومهام الأمن المجتمعي.
2. تشكيل لجان متابعة للتحقق من عمليات وقف إطلاق النار، ووقف عملية تدفق المقاتلين الأجانب، وضبط الحدود.
3. تشكيل لجنة لإعداد مقترح لهيكلة "القوات الوطنية المسلحة" و"الأجهزة الأمنية"، ومقترح آخر لوضع استراتيجيات التعامل مع التنظيمات المتطرفة وذلك لتقديمها للمناقشة والمداولة والموافقة كأحد بنود ومخرجات الحوار الوطني.
4. حصر كافة المقاتلين الأجانب بقوائم مع تقديم اقتراحات بخصوص التعامل معهم.

2. المؤتمر الوطني العام

يمكن تقسيم المكونات الفاعلة بالشأن السياسي إلى أربعة: الممثل الشرعي لقوى الثورة والمتمثل حالياً بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والأحزاب والهيئات الموالية، والأحزاب التي حضرت مؤتمري موسكو والقاهرة، وأخيراً شخصيات وطنية مستقلة تضم تجاراً وصناعيين ورموزاً وطنية ودينية. تدعى هذه المكونات لمؤتمر وطني عام يعقد مرة واحدة، وذلك للاتفاق على المخرجات التالية:

1. رفد مجلس الحكم الانتقالي بثلاثة أعضاء للقيام بمهام رئاسة المجلس والسياسة الخارجية والمحلية.
2. الاتفاق على آليات واضحة للحوار الوطني الذي سيتم بعد تشكيل مجلس الحكم المحلي.
3. رفد طاولة الحوار الوطني بأهم المواضيع والقضايا الخلافية.
4. تشكيل لجان استشارية للمجلس.
5. تشكيل لجنة دبلوماسية تتبع للمجلس.
6. تشكيل لجان تنسيق ومتابعة تنفيذ مع لجان الهيئة العامة العسكرية.
7. تقديم مقترح إعلان دستوري للمجلس يوقف العمل ببعض مواد الدستور الحالي وخاصةً المتعلقة بالانتخابات ومقترح آخر يتعلق بتشكيل لجنة دستورية عليا للتحقق من تطبيق هذا الإعلان.

3. الهيئة الوطنية للحكم المحلي

ساهمت عدة قوى مجتمعية في ملء الفراغ الإداري والخدمي والأمني على المستوى المحلي في ظل تراجع دور ووظائف أجهزة الدولة، مما يجعل هذه القوى، بحكم الواقع ونتيجة توافقات أو انتخابات محلية، ممثلاً شرعياً عن الحاضن الاجتماعي في الوحدة المحلية والحامل الرئيس لعودة مؤسسات الدولة إلى مناطقها. وتضم هذه القوى الفعاليات التالية:

- المجالس المحلية في المناطق المحررة.
- اللجان الشعبية في مناطق سيطرة النظام.
- مجالس الإدارة الذاتية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الأحزاب الكردية.

ويتم دعوة هذه القوى بالإضافة إلى ممثلين عن وزارات الحكومة السورية إلى اجتماع موسع لهيئة عامة ذي آليات واضحة وبرنامج زمني محدد، تناقش هذه الهيئة وتحدد ما يلي:

1. رفد مجلس الحكم الانتقالي بعضوين للقيام بالإشراف على مهام الحكومة الانتقالية من النواحي الإدارية.
2. تقديم مقترح حول الهيكلية العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية وصلاحياته ومهامه إلى طاولة الحوار الوطني.
3. تشكيل لجان متعلقة بتثبيت السلم الأهلي.
4. تشكيل لجان لمتابعة الملف الحقوقي والجنائي.
5. تقديم توصيات لمجلس الحكم الانتقالي تتعلق بتمكين القوى المجتمعية.

بُنية مجلس الحكم الانتقالي ومهامه

يعد استقرار مفاهيم العدالة وحقوق الإنسان والمساواة في العلاقة التفاعلية بين المجتمع والنظام الجديد ثابتاً من ثوابت الانتقال الآمن نحو أي نظام سياسي جديد والذي يجب أن يُتمَّ عملية سياسية بنائية وفق قاعدة الديمقراطية التوافقية[1] التي تضمن التمثيل الكامل لكافة الفاعلين المحليين، لذا سيكون لمجلس الحكم الانتقالي المشكل وفق قواعد التوافق الدور الرئيس في تأسيس بنية تنظيمية للديمقراطية التوافقية، والإشراف على تطبيقها وفق عدة مستندات قانونية تتوصل إليها جلسات الحوار الوطني، مع ضرورة التأكيد على أن هذا المجلس سيفوض الوحدات الإدارية بالإدارة المحلية المستقلة ولكن بشكل لا يتعارض مع الخطوط العامة التي سيضعها أعضاء مجلس الحكم المحلي.

كما أنه من الضروري أن يقوم مجلس الحكم الانتقالي بعد إتمامه بالآتي: الإعلان بجلسته الأولى عن بدء العملية الانتقالية وذلك وفق مستند جنيف (1)، ويصدر الإعلانات الدستورية المحددة لعمل هذا المجلس، ويحدد فيها مهامه وأدواته ونظامه الداخلي، ويعتبر المجلس بحكم المنحل بالتزامن مع انجاز استحقاق الانتخابات.

[1] تم اختيار قاعدة الديمقراطية التوافقية لأنها تتسم بمميزات عدة تتوافق مع حالات الانقسام والتشظي الراهنة فهي تبعث الثقة بين فرق المجتمع من خلال مبدأين: هناك نسبة ثابتة محجوزة لكل فرقة رئيسة فلا يمكن أن تفقد التمثيل السياسي، وتؤخذ القرارات في المسائل الفاصلة بالإجماع فلا يمكن أن تفرّط الأكثريةُ بالمصالح الرئيسة.

تتجلى مهام مجلس الحكم في خمسة أمور وهي:

1. التنسيق مع لجان المؤتمر العسكري العام لتطبيق استراتيجية الدفاع والأمن العام.
2. التنسيق مع المجتمع الدولي ودول المنطقة والدول الصديقة لتدعيم وتحصين العملية الانتقالية.
3. التنسيق مع دول الجوار وكافة الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية فيما يخص ملف اللاجئين.
4. الدعوة لحوار وطني، يشرف عليه ويعمل على تطبيق مخرجاته من خلال اللجنة الدستورية المؤقتة.
5. تنفيذ مخرجات طاولة الحوار وفق الآليات التي تقترحها الطاولة.

أما عن شكل وآلية التوصل لعقد حوار وطني فيدعى كافة ممثلي الفعاليات العسكرية والسياسية والإدارية لتقديم رؤاهم حول تلك العملية وطرق التوصل إليها ثم يقوم المجلس بتدارسها واختيار الآليات المثلى لحوار وطني يتباحث فيه المتحاورون عدة قضايا لا يمكن أن تتم إلا عبر حوار (سوري – سوري) لاسيما فيما يتعلق بالنظام السياسي الجديد، ومركزية أو لامركزية الدولة، وقوننة قواعد الديمقراطية التوافقية، والعقد الوطني الجديد وآليات تعديله، ومشاريع قوانين الانتخابات، ومنها ما يرتبط بدور الأجهزة الأمنية واستراتيجية مكافحة الإرهاب وهيكلية القوات الوطنية المسلحة، بالإضافة إلى قضايا متعلقة بالإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي والإعلامي وبملف إعادة الإعمار.

ثانياً: آليات مكافحة التطرف والإرهاب

تستوجب عملية معالجة ظاهرة التطرف والغايات العابرة للحدود وكافة أشكالها في الجغرافية السورية تبني حزمة إجراءات علاجية وذلك وفق استراتيجية شاملة تراعي طبيعة وأسباب التطرف ومستوياته المتعددة وتداخل مهدداته الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي، كما تهدف إلى تعطيل المهددات الأمنية لقوى التطرف وتنحية أثرها من المشهد العام في سورية وذلك كخطوة ضرورية للوصول لدولة جديدة ذات سلطة وطنية قادرة على القيام بالمهام والوظائف الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تنطلق هذه الورقة من افتراض نية قوى المعارضة بالبدء باتباع أساليب ممارسة الدولة، وأخذها بمبادرة التصدي لكافة المهام التي تم تأجيلها لمرحلة انتقالية ما، ومن أهم الملفات التي لم تعد تقبل التأخير بلورة رؤية شاملة لمحاربة الإرهاب والتطرف، تراعي الخصوصية المحلية وطبيعة الصراع، وفي سبيل ذلك تجتهد هذه الورقة في تقديم ملامح عامة لهذه الرؤية ومرتكزاتها وضروراتها، بدءاً من تحديد مداخل المعالجة بعد إدراك المسببات ومروراً بتأسيس هيئة استشارية احترافية توضح خارطة الأهداف العامة وتطرح على الجهات الرسمية المنفذة لبرنامج مكافحة الإرهاب والتطرف حزم إجراءات مترابطة الغايات مستندة إلى دراسات موضوعية تراعي الطبيعة والخصوصية المحلية، ثم تطرح هذه الورقة أمرين أولهما عدة استراتيجيات قابلة للتطوير والتحديث والتقويم يشكل مجموعها المنهج الأساسي لتحجيم الإرهاب، وثانيها مقترحات حول أولويات عمل مرافقة لتطبيق هذه الاستراتيجيات (انظر خريطة تغيرات أماكن سيطرة تنظيم الدولة في العراق والشام).

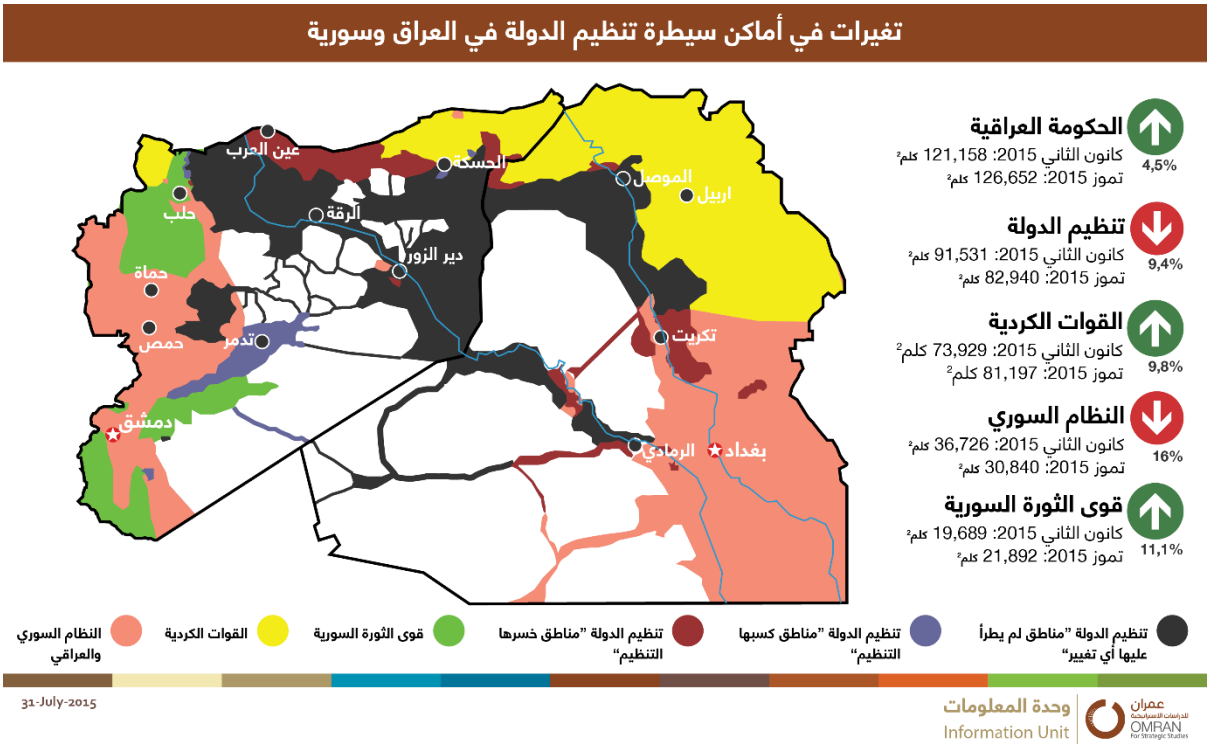

خريطة تغيرات أماكن سيطرة تنظيم الدولة في العراق والشام

توطئة في ثوابت وأسس المعالجة

رغم تنامي مهددات الإرهاب وتعدد مستويات خطورته على المشهد السوري عموماً واعتباره مدخلاً أساسياً لأي عملية سياسية تبحث عن مداخل حل الأزمة، إلا أن خصوصية البنية السورية وطبيعة تطور مستويات الصراع التي تشهدها جغرافيته، يجعل هذه الظاهرة بحاجة إلى إدراك لكافة أسبابها سواءً المتصلة بالصراع ومفرزاته أو المتعلقة بالتراكمات التاريخية.

فعلى صعيد الممارسة السياسة فإن تنافر الرؤى داخل الوحدة السياسية يهدد في ضرب كافة المفاهيم المنجزة على المستوى الفكري السياسي ويجعلها عرضة للانتقاد الهدام وللتهديد المستمر مما ينعكس سلباً على أية تصورات سياسة تبحث عن بلورة مشروع جامع الأمر الذي فسح المجال للجماعات العابرة للحدود بأن تملأ الفراغ الناشئ، كما مهد لاستناد هذه الجماعات إلى نظريات لم تكتمل ومناهج يعتريها الكثير من البدائية والغلط، كما أن براغماتية الفاعلين الإقليميين والدوليين (الذين اكتفوا بإدارة الأزمة) وعنف السلطة الممنهج الذي لم تصدر أية أفعال سياسية تردعه، ساهمت في تعزيز فرص بقاء هذه الجماعات وتمددها خاصة أن هذه الأخيرة قد أحسنت صياغة خطابها السياسي على أسس لا تتعارض مع الوجدان الجمعي ونجحت في استغلال حالة الخذلان التي أحس بها هذا الجمع. وبناء على ذلك **فإن عدم ظهور ارهاصات لفعل سياسي ينذر بعدم انفراج لهذا الانسداد.**

أما على المستوى الفكري فإن أي انحراف لأقصى اليمين أو الشمال هو نوع من أنواع الغلو والتطرف الذي لطالما يفضي لاضطرابات تستهدف سلوك الفرد أو الجماعة، ويقوم على مرتكزات ومحددات تلغي الآخر مهما كان نوعه ولا تعترف به وتصادر رأيه بكافة السبل، كما يدفع منتهجيه بحكم القناعات السلبية المسيطرة على عملياتهم الذهنية إلى تطرف عقائدي، لذا فإن عمليات التدارس البحثية الموضوعية لهذه الظاهرة وأسبابها يساهم في بلورة منهج فكري يفكك ادعاءات الفكر المتطرف عبر **تعزيز مفهوم الوسطية باعتبارها الميزان والموازنة والتوازن بين الثبات والتغيير بين الحركة والسكون وتتوافر فيه الخيرية و الاستقامة و اليسر والعدل والحكمة.**

إن الأحداث والمعطيات الناشئة في بيئة الصراع المتغيرة بظروفها والتي تساعد في التأزم في مسارات السياسة والفكر وتساهم في المداخل المفضية لانفراج القضية المجتمعية وذلك طبعاً بحكم استمرار تضارب سياسات الفاعلين في هذه البيئة، تدفع نحو انتهاج العنف المنظم وغير المنظم وانتشار الجريمة بكل مستوياتها، وتسهم في نمو التشدد خاصة إذا ما عززت طبيعة الصراع المظلوميات المجتمعية التي ستكون مدخلاً يتكئ عليها لتبرير أجندات سلطوية، **لذا فالشرط اللازم للبدء في مكافحة كافة الأجسام التي تنتهج العنف والإرهاب كوسيلة لبسط السيطرة والنفوذ هو بدء الممارسة السياسية وفق قواعد حتمية التغيير وضرورة انتقال السلطة وفق متطلبات المجتمع الثائر والذي هو أس الصراع.**

كما مما لا شك فيه فإن هامشية المؤسسات الاجتماعية والمدنية والدينية هي من أهم عوامل ظهور الإرهاب كونها مصدراً أساسياً من مصادر الاتجاهات والمعلومات والمعتقدات، كما أن تنامي عوامل الفشل في حماية النشء الاجتماعي الذي تحده معطيات وأدوات عنفية من كل الجهات، سيزيد من نسبة السلبية والانحرافات السلوكية والفكرية وسيعزز من فرص انتشار ثقافة العنف، وعليه يبدو لزاماً في سياق معالجة كافة المظاهر الإرهابية ضرورة إدراك أهمية دور

التفاعلات والفعاليات المدنية في دفع العجلة الاجتماعية قدماً نحو معادلات التمكين والتأثير وتصدير جماعة مرجعية قوية قادرة على القيادة وتحديد أنواع من السلوك. لذا فإن عودة السياسة وتنامي الدور الاجتماعي سيولدان مناخاً صحياً يطهر البيئة التي لوثتها ماكينات الادعاء والتسويق لكافة الجماعات الإرهابية. ويجب التنويه هنا لضرورة الاتساق مع وسائل الإعلام التي سيكون لها دور هام في ضبط الانفلات البصري والصوري وتقديم الأفكار الجامعة وتحطيم الأفكار الهدامة.

الهيئة العليا لصيانة الأمن الوطني: البوصلة الفكرية

هي هيئة استشارية مستقلة ذات مخرجات غير ملزمة تنبثق عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الذي يكون لزاماً عليه توفير كافة مستلزماتها الفنية واللوجستية، مكونة من عدة مختصين وخبراء في مجالات الأمن وعلم الاجتماع السياسي والتربية، يتم تعينهم وفق معايير علمية ومهنية، ويحدد لها استراتيجية عمل واضحة الغايات ضمن جدول يحدد الأهداف العامة والوقت المتوقع للتوصل لها. تقوم هذه الهيئة بالمهام التالية:

1. الاستشارات الفكرية: حيث ينبغي على هذه الهيئة تقديم رؤى كاملة حول عدة قضايا فكرية مرتبطة بسبل معالجة الظاهرة الإرهابية، كالأمن الفكري وأدواته وبرامجه، وأساليب نشر الثقافة والوعي ضمن الشباب السوري، أسباب الغلو ودوافعه وأنواعه ومظاهره ومداخل معالجته، دراسات توصيفية للبيئة وأمراضها الناشئة، طرق إعادة التكوين النفسي والفكري للمتطرف والمُغالي، سبل تطويق منهجية الرغبة في الطاعة مع الجهل .
2. مقترحات لمعايير قياس نجاعة الأداء فيما يتعلق بالوسائل الاجتماعية والسياسية والإعلامية والفكرية.
3. بلورة منهجية لتطبيق مفهوم الوسطية وتبيان الأدوار المتوقعة على المستوى التربوي والإعلامي.
4. عقد ندوات وحوارات مع الهيئات الدينية والتوصل لمخرجات تقييمية لطبيعة دور الفعاليات الدينية ومهامها وسبل تحسين أدائها بما ينسجم مع الظرف السياسي الناشئ.
5. تحديد مستويات العنف والتطرف في الجغرافية السورية وطرق علاجه وذلك عبر أدوات تستند للواقع السوري.
6. استشارات استراتيجية تتصل باستراتيجية عمل المؤسسات الرسمية والأهلية والمدنية، بحيث تقدم مجموعة رؤى متسقة مع الرؤية العامة لاستراتيجية هذه المؤسسات وعدم تعارض أهدافها العامة للبرنامج الوطني لمكافحة الإرهاب والتطرف.
7. إنشاء مركز يقدم تصورات وآليات لعمليات الحوار الفكري ومستلزماته وآلياته وذلك بغية الاستناد إليها في عمليات المعالجة الاجتماعية.
8. بناء قاعدة بيانات لمكافحة الإرهاب تستقى من إيجابيات بعض تجارب القواعد الدولية في هذا الصدد (كقاعدة المعرفة للعمليات الإرهابية أو قاعدة بيانات راند للحوادث الإرهابية أو قاعدة هوية وبيئة الإرهاب، أو

قاعدة بيانات السمات الإرهابية العالمية...إلخ)، وينبغي أن تتسم هذه القاعدة برصد كافة الحوادث الإرهابية وأنواعها وتوقيتها ويشرف عليها مجموعة خبراء ومتخصصين.

9. إعادة النظر في كافة القوانين والاستراتيجيات الدولية المتعلقة وتقييمها ووضع ملاحظات عامة تبين السلبيات والايجابيات وتبين ما هو مناسب للظرف السوري مما ليس كذلك، بالإضافة إلى ضرورة تقديم المحددات العامة للتنسيق المشترك للدولة مع المجتمع الإقليمي والدولي.

ولعل من أهم المخرجات المتوقع صدورها عن هذه الهيئة بحكم وظائفها ومهامها هي ملامح مشروع وطني جامع يرسخ قيم الأمن والحرية على حد سواء. زمن أهم ملامح هذه المشروع هو برنامج وطني لمكافحة الإرهاب نفرد فيما أدناه لطبيعة وغايات البرنامج المقترح.

البرنامج الوطني لمكافحة الإرهاب

يعد برنامج مكافحة التطرف أولوية أساسية لم تعد تقبل التأخير في جدول الأعمال الوطنية، وهو نقطة التقاء تجمع جلّ الفصائل الوطنية بعد هدف سقوط النظام، ويستهدف هذا البرنامج في تعامله مع ظاهرة التطرف مستويات ثلاثة: المستوى الأمني والمستوى الاجتماعي والمستوى المؤسساتي، ويتوقع أن يكون ملمحاً هاماً من ملامح المشروع الوطني ويمكن أن يقوم بإدارة وتنفيذ مهام هذا البرنامج مجموعة من الهيئات والأجهزة العسكرية والأمنية وبعض الفعاليات الاجتماعية والدينية مدعماً بالفريق السياسي والدبلوماسي.

كما ينطلق هذا البرنامج من ضرورة التواصل والتعاون مع المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني بغية تطبيق الأجندة وضمان فعاليتها .بالإضافة إلى استناده إلى قواعد عمل ناظمة تستهدف تعزيز وترسيخ المبادئ الوطنية والقيم الإسلامية الحضارية والأسس العامة لتنمية المجتمع، معتمدة على عدة استراتيجيات تخفف من آثار التنظيمات العابرة للحدود وذلك تمهيداً لتجفيف كافة المنابع المالية والفكرية والبشرية للتنظيمات وحسر نفوذها القائم ضمن كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة أهداف أمنية وسياسية واجتماعية، **بحيث تركز الأهداف الأمنية** على:

- ضرورة استرجاع كافة المعابر الحدودية الواقعة تحت سيطرة قوى التطرف وتسليمها لقوى مدنية وطنية مدعومة بحماية قوى عسكرية وطنية.
- العمل على إبعاد خطر التنظيمات العابرة للحدود عن الفعاليات والمرافق العامة للدولة.
- استمرار المواجهة العسكرية لكافة المليشيات العابرة للحدود.
- أهمية اعتماد نهج التوصية الدائمة للقوى العسكرية بما يخص الخيارات العسكرية أثناء التعامل مع هذه التنظيمات.

بينما تؤكد الأهداف السياسية والدبلوماسية على:

- التنسيق المستمر مع منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الإقليمي والدولي في سبيل تعزيز التعاون فيما يخص مكافحة الإرهاب على كافة الصعد.
- العمل الدؤوب على تجفيف منابع تمويل هذه التنظيمات ومنع التعامل التجاري معها وصولاً للحيلولة دون تدفق العناصر الأجنبية لقوى التطرف.
- ضرورة تهيئة الأجواء المناسبة لاندماج التنظيمات المسلحة السورية في المشروع الوطني للدولة الجديدة.
- إعداد بيانات شاملة عن المقاتلين الأجانب في صفوف التنظيمات العابرة للحدود تمهيداً لتسليمهم لسلطات بلادهم.

بينما تشير الأهداف الاجتماعية لهذا البرنامج إلى:

- أهمية استرجاع النظام القضائي وتسليمه للسلطة المحلية.
- ضرورة انتهاج سياسات الاحتواء مع التنظيمات المتطرفة ذات الغالبية السورية ومحاصرة التنظيمات المتطرفة اجتماعياً.
- تعرية الخطاب الديني والاجتماعي للتنظيمات العابرة للحدود عبر تعزيز الخطاب الوطني الجامع والقيم الإسلامية الحضارية، والدفع المستمر باتجاه تنامي وتطور المشروع الوطني، ونحو العمل المشترك في سبيل نهضة وإعمار سورية والمشاركة في بناء الدولة الوطنية الحديثة.
- العمل الدؤوب نحو تعزيز فرص المشروع الوطني عبر استمرار الدعوات الوطنية لضرورات البناء والنهضة.

استراتيجية الاحتواء

وهي استراتيجية تستهدف جلّ التنظيمات المتطرفة ذات الغالبية السورية في عديدها، وتنتهج الوسائل السياسية والاجتماعية اللازمة بغية احتواء وإعادة تأهيل ودمج العناصر السورية في المجتمع السوري وفعالياته. وتقوم هذه الاستراتيجية على صياغة نماذج جديدة من برامج الإرشاد والمناصحة الفكرية ومعالجة التطرف تتقارب في غاياتها وتوجهاتها مع نظيرتها في بعض الدول المجاورة والمحيطة، قائمة على عدة آليات:

- **منح الفرصة للانضمام في المشروع الوطني** ضمن محدداته وثوابته.
- **المبادرات الوطنية** كمبادرات المراجعة، وتشمل المراجعات الفكرية التي أطلقتها بعض التنظيمات الجهادية خاصةً ما يتعلق بتكفير المجتمع وانتهاج العنف المسلح، ومبادرات التوبة، والتي تُتيح للمتطرفين غير المتورطين في العنف الإفادة من عفو قضائي استنادًا لقانون المصالحة الوطنية.
- **إعادة التأهيل** من خلال توفير استشارات نفسية، بالتوازي مع توفير وظائف لهم، وفرص دراسية بالمدارس والجامعات، والتعامل الاستباقي مع تصاعد معدلات تجنيد الشباب لصالح التنظيمات المتطرفة من خلال التأهيل النفسي والرعاية النفسية والاجتماعية والدينية للفئات المُحتمل انضمامها للتنظيمات الإرهابية.

يراعى عند اتباع استراتيجية الاحتواء مجموعة من العناصر كاستباق التهديد ودقة الاستهداف وتجنب إهدار الموارد في برامج التوعية العامة والإعلامية واسعة النطاق، وعدم اقتصار حملات التوعية على النطاق الجغرافي المستهدف، أو الأفراد الذين تعتبرهم السلطات الأمنية متطرفين بل يجب شمل الفئات المحتمل تطرفهم. بالإضافة إلى عنصر التشجيع الذي ينبغي أن تتبناه مختلف الوزارات والهيئات الحكومية للمشاركة في جهود تثقيف الجمهور ومكافحة الأيديولوجيا التي تغذي التطرف.

ولعل من أبرز عناصر هذه الاستراتيجية هو **الوقاية** عبر حزمة برامج تشرف عليها الجهات الرسمية، وتهدف إلى توفير الوقاية. وتشمل هذه البرامج نشاطات عبر الإعلام والفعاليات التربوية والتعليمية لتثقيف الجمهور حول مخاطر التطرف، إضافة إلى تحييد الميل إلى التطرف عن طريق توفير البدائل. وتشجيع ونشر تفسير أكثر حصافة ويخلو من التكفير للعقيدة الدينية ولكي يتم كبح الميل إلى التطرف وتجنيد الشباب فيه، ينبغي استحداث نشاطات لإشغالهم وإبعادهم عن المتطرفين.

استراتيجية التفكيك والمواجهة

وهي استراتيجية تستهدف تفكيك كافة التنظيمات المتطرفة بالأدوات الأمنية والاجتماعية ومواجهتها عسكرياً وانتهاج سياسات صلبة وتتم آليات التفكيك والمواجهة عبر عدة طرق نذكر منها:

- الاختراق عبر عدة وسائل منها الأمنية والاستخباراتية، ومنها وسائل الاتصال والتكنولوجيا والعمل على تصديع الجبهة الداخلية للتنظيمات المتطرفة.
- المحاصرة العسكرية والاقتصادية لها وقطع طرق الإمداد أمام تلك التنظيمات وإنهاء حالة الانسيابية والمرونة المتأتية من انهيار الحدود.
- تقليص نفوذ وسيطرة هذه التنظيمات المتطرفة عسكرياً في المناطق الجيوسياسية خارج مراكز سلطتهم والمتواجدة في جيوب داخل مناطق نفوذ المعارضة كحلب والقلمون على سبيل المثال.
- خطة متكاملة وميزانية مالية عالية من أجل استعادة محافظة الرقة بالتزامن مع خطة عسكرية محكمة لاستعادة حقول النفط والغاز التي تسيطر عليها القوى المتطرفة.

وعليه يمكن ذكر مستلزمات هذه الاستراتيجية والمتمثلة بمراعاة عدم البدء بالعمليات العسكرية ما لم يتم إعلان البدء بمسار سياسي يفضي لتلبية مطالب المجتمع السوري، بالإضافة إلى ضرورات تدعيم القوة العسكرية لقوى المقاومة الوطنية ورفدها بمجموعة آليات وعربات تساعدها على تطبيق الحصار، ناهيك عن تنسيق الجهود وتبادل المعلومات والبيانات وإنشاء غرفة عمليات موحدة بين القوى الوطنية.

استراتيجية منع الامتداد الإقليمي

هي استراتيجية تضمن عدم تدفق المقاتلين الأجانب من وإلى سورية، بغرض تقليل خطر الانسياب الإقليمي للتطرف عبر اتخاذ سلسة إجراءات تضمن حماية الحدود وإداراتها ومما يعزز فرص هذه الاستراتيجية هي المآلات المتوقعة في الملف السوري والمتصل بإنشاء مناطق محمية، وتتطلب هذه الاستراتيجية:

- تشكيل فرق حرس حدود تتبع لغرفة عمليات موحدة تنتشر على طول الحدود.
- فرق مدنية مستقلة مدربة على إدارة المعابر بإشراف منظمات الأمم المتحدة.
- تنسيق الجهود مع دول الجوار.
- تكامل المعلومات والبيانات.
- خطة إمداد لوجستية (عربات، مدرعات، نقط حراسة مزودة بتقنيات فنية ...إلخ).

استراتيجية المحاصرة الإعلامية

وذلك بغية رفع درجات مستويات الحس الأمني في سورية تجاه ظاهرة الإرهاب، ومن أهم أولوياتها:

- تعميق مبادئ الوسطية والاعتدال كمفهومين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ومحكماً بالمنهج الاسلامي القويم وتعاليمه المستمدة من الكتاب والسنة
- دعم مختلف الجهود الاحترافية التي تصب في قنوات التوعية الشاملة والاحتراز من أضرار الإرهاب ومساوئه وأخطاره على المجتمعات العربية بشكل عام.
- العمل بطريقة جماعية على وقف أي نوع من البرامج المتلفزة والإذاعية التي قد تؤدي إلى الإغراء بارتكاب أي شكل من أشكال الإرهاب، أو قد تؤدي إلى التعاطف مع الإرهابيين وذلك عبر دعم إنتاج سلسلة من البرامج المتنوعة مرئية ومسموعة للتصدي لظاهرة الإرهاب، وتبيان مساوئه للرأي العام العربي.

ملاحظات ختامية

- ينبغي على المؤسسات والهيئات المعنية بإدارة " الدولة الجديدة " أن تقدم بعض الأولويات وتدعهما وذلك حسب آثارها المتوقعة على المستوى الأمني كتشجيع عجلة إعادة الإعمار بالتزامن مع إصدار قانون جديد للعمل يتيح الفرص لشريحة الشباب للانخراط في العمل وفق أجور تتناسب والظروف الناشئة.
- تطوير العمليات التربوية وأساليبها في سبيل زيادة الوعي الأمني وضبط السلوكيات الفكرية، مع ضرورة التذكير بعدم تطويع هذه العمليات للغايات السياسية الضيقة.
- الضبط الإعلامي وتجريم التشهير والابتعاد عن كل ما يؤجج الصراع وحسن تصدير أهمية عملية البناء والتطوير.
- مراعاة المشاركة السياسية لكافة الفعاليات والهيئات السياسية والحزبية داخل الوحدة المحلية وذلك بإشراف مجلس الحكم المحلي.

ثالثاً: البرنامج الوطني للعودة الكريمة للاجئين والنازحين السوريين

بلغ عدد اللاجئين السوريين مع بداية العام 2015 أربعة ملايين ونصف لاجئ (في الخارج) وسبعة ملايين نازح (في الداخل) وفق إحصائيات المفوضية العليا للاجئين، ويضفي طول الصراع وتفاقم الأزمة الإنسانية الناشئة عنه بعداً خطيراً على مستقبل الأمن السلمي في سورية ما بعد انتهاء الحرب، وتهديداً على أمن المنطقة. إن التدفق المستمر للاجئين السوريين وعدم استعداد دول الجوار لاستضافة أعداد كبيرة منهم، أخضعت كلها لظروف صعبة تنذر بتعاظم الأعباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن إدارة وخدمة شؤون المهجّرين. وبنظرة سريعة لواقع اللجوء يمكننا أن نخلص بسهولة لفشل مساعي الهيئات الدولية والدول المانحة في تمكين دول اللجوء السوري من إيجاد نسق إداري مستدام يساعدها على تحييد أعظم مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.

أعباء اللاجئين السوريين على دول اللجوء

أثقلت حركة النزوح البنية التحتية المحلية لدى دول اللجوء وبشكل خاص لبنان والأردن، حيث شهدت موجات اللجوء الأخيرة قدوم شرائح مجتمعية فقيرة ومعدومة لا يمكن أن تعيل نفسها دون مساعدات خارجية مما أدى بطبيعة الحال إلى نشأة تبعات سلبية لاستضافهم تزيد من هشاشة النظام الاقتصادي القائم وترهق عاتق الدول المضيفة . إضافة للبعد السياسي الاجتماعي للتغير الديموغرافي المحدث في الدول الخاضعة لتوازن طائفي وعرقي حرج، ويقع ضمن هذه الفئة كل من لبنان والعراق.

وعلى صعيد آخر تعتبر التبعات الأمنية الناتجة عن توافد أعداد كبيرة من المهجرين هو الخطر الأكبر والمشترك بين جميع دول اللجوء السوري. ويشجّع انغلاق أفق العمل عند مجتمعات اللجوء على ارتفاع معدلات الجريمة ونشأة اقتصاد السوق السوداء حيث تزدهر التجارة غير الشرعية. ناهيك عن نشأة بيئة اجتماعية مشجعة لنمو ظاهرة التطرف.

حل مستدام لأزمة اللاجئين السوريين

في ظل تعاظم الآثار السلبية للجوء على دول الجوار وما يخشى من تدفق الصراع إلى ما وراء الحدود السورية فإن الحل الأمثل يحتّم على الهيئات الدولية والوطنية السورية العمل على تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين الطوعية إلى سورية مما يعزز من فرص احتواء الأزمة الإنسانية والسياسية داخل الأراضي السورية وتفويض مهمة إدارتها للسوريين أنفسهم، بالإضافة إلى تشجيع القدرات الوطنية الشابة على الاشتراك في تعزيز الاقتصاد المحلي السوري والحؤول دون استمرار نزيف هجرة الكوادر الوطنية إلى الخارج. يتطلب هذا التوجه تبني حزمة سياسات لتشجيع عودة المهجرين إلى ديارهم، وتحسين ظروف العمل والمعيشة في سورية بما يخدم المرحلة الانتقالية وما تمليه من ضرورة سرعة البدء في إعادة إعمار البنية التحتية لسورية.

إلا أن الشرط الأول المطلوب تحقيقه من أجل إنجاح عودة اللاجئين الطوعية إلى بلادهم هو وقف أسباب اللجوء، ويمكننا في هذا الصدد التأكيد أن حل قضية اللاجئين السوريين يبدأ بشكل رئيس في وقف إطلاق نار مما يهيئ لعودتهم سالمين إلى ديارهم.

إطار عمل البرنامج الوطني لعودة اللاجئين والنازحين السوريين

لا تعتبر أزمة اللاجئين السوريين الأولى من نوعها في العالم، ولقد شهدت المنطقة حركات نزوح مماثلة يمكن الاستفادة من تجربتها في سبيل تلافي الأخطاء التي وقعت بها الهيئات والحكومات التي واجهت نفس التحدي، بالإضافة بالطبع إلى استنساخ وتحسين التجارب الناجحة. يفضي الاطلاع السريع على تجارب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولة للهجرة، أن برامج إعادة اللاجئين الطوعية تمر خلال ثلاث مراحل أساسية وهي:

1. مرحلة ما قبل العودة: وتتضمن الفترة الزمنية السابقة لتهيؤ الظرف السياسي والأمني لعودة اللاجئين، ويتم استثمار هذه المرحلة من أجل تحسين ظروف اللجوء، والإعداد النفسي والمهني والاجتماعي للاجئين وضحايا العنف. تتركز أعمال الهيئات الدولية والوطنية خلال هذه الفترة على إجراء مسوحات للكتل البشرية المعنية وتقدير حاجاتهم، ورسم خطط العودة وفقاً لنتائج الدراسات الاستطلاعية.
2. مرحلة العودة: وتعنى هذه المرحلة في تحسين ظروف العودة، كتأمين الطرق الآمنة، توفير بدائل للوثائق الثبوتية التالفة أو الضائعة أو منتهية الصلاحية، بالإضافة إلى توفير مآوي خاصة لأصحاب المنازل المهدمة ريثما يتم إعادة توطينهم وفق الحاجة ورغباتهم. تتركز أعمال الهيئات الدولية في هذه المرحلة على تسوية أوضاع اللاجئين القانونية، في حين تتولى الهيئات الوطنية مهمة التخطيط ودمج مخرجات برنامج إعادة بناء سورية بمدخلات برنامج عودة اللاجئين الطوعية.
3. مرحلة ما بعد العودة: وهي المرحلة الأصعب والأطول حيث تتطلب إيجاد سبل الاستقرار للاجئين وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الأصيلة أو البديلة.

ويمكن حصر مجالات عمل البرنامج الوطني لعودة اللاجئين السوريين الكريمة في القطاعات التالية:

مجالات عمل البرنامج الوطني لعودة اللاجئين السوريين (الشكل رقم 1)

رابعاً: ملامح البرنامج الوطني لإعادة بناء الاقتصاد السوري

مقدمة

مع دخول الثورة السورية عامها الخامس تشتد وطأة ومعاناة السوريين على مختلف الصعد، نتيجة اشتداد حدة الصراع وازدياد تعقيداته المتداخلة والمركبة وانعكاسه على مجمل تفاصيل الحياة اليومية، حيث أصبح تأمين الحاجات الأساسية الهاجس الذي يشغل بال المواطن السوري في جميع المناطق. رافقت سنوات الثورة الأربع الماضية تدهور الاقتصاد السوري ووصوله إلى حافة الانهيار التام والتدهور المستمر في المؤشرات التنموية، وفقدان العملة السورية لثلاث أرباع قيمتها منذ منتصف آذار 2011. وتشير المعطيات والبيانات الرسمية إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 25.5 مليار دولار في نهاية عام 2014. وارتفاع معدل البطالة إلى 57.5%، ومعدل التضخم إلى 173%، كما انخفضت قيمة صافي الصادرات إلى 1.3 مليار دولار، بحيث تحول هذا الاقتصاد خلال السنوات الأربع الماضية إلى اقتصاد حرب تمنح فيه الأولوية لتأمين المواد الأساسية من قبل المواطنين.

وتُفيد التقارير الدولية العامة والخاصة، أن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب والاقتتال والتشريد والتهجير والإفقار طالت أكثر من 13 مليون سوري يعانون، حسب هذه التقارير، من نقص شديد في الغذاء والدواء والمياه الصالحة للشرب والوقود والمأوى والتعليم وغيرها من الضروريات الحياتية الأخرى. وبات الوضع الإنساني يُنذرُ بكارثة إنسانية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

تُقدم هذه الورقة بعض الملامح العامة والبرامج العملية لإدارة المرحلة الحالية والانتقالية في الجانب الاقتصادي والتنموي التي يمكن من خلالها البدء بمرحلة إعادة الإعمار بشكل تدريجي. وتركز الورقة على ضرورة تصميم حزمة من التدابير الإبداعية التنموية وبرامج التمكين الاقتصادي يتم فيها تحديد الأهداف النهائية والوسيطة إضافة إلى الوسائل ومصادر التمويل المتاحة الداخلية والخارجية. وتستفيد المكونات الأساسية لهذه الخطة من تجارب الدول السابقة التي مرت بمراحل شبيهة لما تعيشه سورية، ومن الطبيعة الخاصة لبُنية الدولة السورية من حيث الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية والمادية.

وفي ضوء ذلك لا بد من التركيز على تلازم منظومات الأمن الوطني والإقليمي بالأمن الاقتصادي والاجتماعي، ففي إطار المفهوم الواسع للأمن القومي الشامل يتعين الاهتمام بتحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال الاهتمام الخاص بالإنتاج الزراعي والتنمية الريفية وتأسيس الصناعات ذات العلاقات الأمامية والخلفية بالزراعة والصناعات الأساسية، وتطوير البنية التحتية وشبكات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل.

خطة مارشال سورية

تزامناً مع إعادة بناء التلاحم المجتمعي فإنه يتوجب إطلاق برنامج وطني يشبه "مشروع مارشال" الذي أطلق في نهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار ألمانيا ومدن أوروبا الغربية المدمرة واليابان. وهو المشروع الاقتصادي الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ كانون الثاني عام 1947 والذي أعلنه بتاريخ 5 حزيران 1947 في خطاب أمام جامعة هارفارد. وكانت أهم عوامل نجاح مشروع مارشال مساهمة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة في المشروع واستثمار كامل إمكانياتهم على قاعدة وطنية وليس على قاعدة تقاسم الكعكة. كما يتوجب تصميم برامج متجانسة مع الطبيعة المجتمعية والثقافية تعتمد مبدأ التمكين الاقتصادي والاستثمار مع الفقير والقيام بأعمال اقتصادية مع الفئات المهمشة من محدودي الدخل والشباب العاطل والأسر المنتجة.

أسباب تقديم الاقتصاد الحر كخيار في سورية المستقبل وموجباته

الواقع الذي سيواجه الحكومات السورية القادمة هو واقع أليم وبُنية تحتية مُدمرة وطلبات كبيرة من السوريين الخارجين من أسوأ ظروف ممكن أن تمر على شعب مع توقعات كبيرة من حكوماتهم. ولكن لن يكون للحكومات القادمة الموارد الكبيرة القادرة على تلبية الطلبات. فكيف يمكن المواءمة بين التوقعات والطلبات الكبيرة للشعب مع قلة الموارد وتضخم الاحتياجات وهروب رؤوس الأموال؟

المقترح هنا هو تهيئة البيئة القانونية والتشريعية والاقتصادية اللازمة لتشجيع دخول الشركات الاستثمارية في كافة المجالات وخاصة الصناعية والزراعية والمنافسة مع مراعاة بقاء أغلبية الأسهم لطرف سوري للحفاظ على السيادة الوطنية، وإزالة الحواجز القانونية أمام دخول المستثمرين ومنح الإعفاءات الجمركية واعتماد شرائح ضريبية منافسة وخلق بيئة تشريعية صارمة لمكافحة الفساد. كما يمكن في مرحلة لاحقة إنشاء مناطق حرة صناعية وتجارية وغيرها معفاة من الضرائب لخلق فرص عمل لليد السورية الماهرة. كما يمكن منح صلاحيات لا مركزية تنافسية بين المحافظات لجذب المستثمرين ضمن محددات قانونية مركزية.

يجب أن تسخر العوائد المتوقعة من فتح الأسواق السورية أمام الاستثمار الوطني والدولي لتقديم خدمات مميزة وشبه مجانية في قطاعي الصحة والتعليم والذين سيعانيان من طلب كبير لتعويض ما فات تعليمياً ولمعالجة إصابات الحرب مع وجود شريحة كبيرة من المحتاجين لهذه الخدمات. كما يتوجب تمكين المجتمعات المحلية وفق خطة اللامركزية الإدارية من إدارة قطاع التعليم والصحة وتشجيع الموارد الوقفية لإدارتها مما يخفف العبء الإداري والمالي على الحكومة المركزية.

أولويات إعادة إعمار سورية وتكامله مع الأولويات السيادية الأخرى

غادر الكثير من السوريين بلادهم وبيوتهم ماتزال قائمة، وشوارعهم ماتزال عامرة، وسمعوا وهم في النزوح أو اللجوء عن دمار كبير، وباتوا ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء الأزمة وحلول الأمان النسبي للعودة والمساهمة في إعادة الإعمار وإطلاق عجلة التنمية. ولا شك أن الكثير من المفاجآت ستكون بانتظارهم على كافة المستويات، الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ففيما يتعلق بالجانب الاقتصادي سيجد السوريون دولة بموارد اقتصادية محدودة، مع ازدياد الاحتياجات والمسؤوليات. وفي مقدمتها الطاقة والمياه والتعليم والصحة وخلق فرص عمل تمكنهم من العمل وإعالة أنفسهم ومن ورائهم.

ترتيب الأولويات

1. **توفير الخدمات الأساسية في المرحلة الانتقالية**: لا بد من العمل على تمويل استثمارات المشاريع التنموية الكبيرة من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية المختصة، ومن ضمن هذه الاستثمارات تحقيق الأمن المائي من خلال دعم مشاريع توزيع المياه في المناطق المتضررة. بحيث يتم إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه ومحطات الضخ ونظام معالجة المياه وقنوات الري ومياه الشرب التي تعطلت بسبب النزاع أو انعدام الصيانة. وفي مجال تحقيق الأمن الصحي لا بد من العمل على إعادة تأهيل مباني المستشفيات العامة وتوريد المعدات الطبية والأدوية ذات الأولوية واستعادة خدمات الرعاية الصحية المحلية، إضافة إلى دعم البنية التحتية والمعدات والإمدادات الطبية ومرافق سلسلة التخزين المبردة. وفي مجال قطاع الكهرباء العمل على إعادة تأهيل شبكات التوزيع ومحطات المحولات وخطوط نقل التوتر العالي والمتوسط وصيانة عاجلة وقطع الغيار لمحطات توليد الكهرباء.
2. **خلق البيئة القانونية والتشريعية اللازمة** لإطلاق الصناعة الخاصة والتصدير وذلك بغية خلق فرص عمل تمتص البطالة وتطلق نمواً إيجابياً.
3. **تعزيز برامج التعليم في قطاعات التنمية المستدامة** مثل الزراعة والتكنولوجيا التطبيقية وغيرها من المجالات التي تعيد تأهيل الشباب من اللاجئين المدنيين والعسكريين وتساهم في إعادة دمجهم في القطاع الاقتصادي المنتج.
4. **دعم أجهزة الرقابة والمحاسبة والشفافية:** يعتمد نجاح خطة إعادة الإعمار على التقدير الصحيح للموارد المادية والبشرية المتاحة وتنميتها خلال الخطة، وعلى بناء المؤسسات الإدارية التنفيذية القادرة على تجنيد الموارد واستعمالها بكفاءة، وعلى تطوير القوانين والتشريعات التي لا تعيق تنفيذ الأعمال، وتضمن الشفافية والمحاسبة للحد من هدر الإمكانات وكبح الفساد. فحكم القانون، وإشاعة الديمقراطية الحقيقية، واستقلالية القضاء، واستقلالية أجهزة الرقابة والمحاسبة عن السلطة التنفيذية تمثل المقومات الأساسية لإعادة الإعمار الناجح.

5. تأسيس **صندوق خاص لإعادة الإعمار وتعويض المتضررين** وفق الأولويات مهمته الرئيسية إعادة تأهيل البيوت المهدمة والمتضررة.
6. تأسيس **هيئة وطنية للتمكين الاقتصادي** وتطوير مشاريع تنموية ذات تأثير واسع ونسبة توظيف أعلى.

النهوض بالاقتصاد الوطني في المرحلة الانتقالية

يلعب القطاع العام في مرحلة إعادة الإعمار الدور الأساسي في توجيه الاقتصاد، حيث لا يمكن ترك إعادة الإعمار إلى القطاع الخاص وآليات السوق الحرة، فرفع معدلات الادخار الوطني، واسترجاع الثروات المنهوبة وإعادة توزيع الثروات الطبيعية بشكل عادل في مشاريع إعادة الإعمار وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، بحاجة إلى قرار سياسي واقتصادي يجسد مصالح كافة الجماهير.

كما تتطلب عملية إعادة الإعمار في الكثير من جوانبها ضرورة التركيز على تنمية القطاعات التي يمكن أن تسهم بشكل أساسي في تشغيل اليد العاملة لما لذلك من دور إيجابي في تخفيف معدلات البطالة، ومن بين المفاصل الهامة التي يمكن التركيز عليها في هذه المرحلة المدن الصناعية المتوافرة في كل من حلب وحمص ودمشق ودير الزور، والتي استطاعت قبل اندلاع الأزمة جذب استثمارات محلية وعربية وأجنبية تجاوزت قيمتها في عام 2011 مبلغ 533 مليار ليرة ووفرت 111.401 فرصة عمل. وهذه المدن قادرة على توفير نواة حقيقية لعملية إعادة الإعمار، فإعادة تشغيلها وتوفير البُنية التحتية المناسبة لإقلاع معاملها من شأنه أن يلعب دوراً بارزاً في إعادة الإعمار وخاصة أن هذه المدن قادرة على إنتاج كافة مستلزمات عملية إعادة الإعمار كونها تحوي على مصانع للإسمنت والحديد ومستلزمات عمليات البناء والإكساء. وتشغيل هذه المعامل ودعمها من شأنه أن يوفر الكثير من الأموال على الجهات التي سيعهد إليها بإعادة الإعمار، كما من شأن ذلك أن يرفع الطلب على منتجات هذه المدن وبالتالي زيادة إنتاجية العامل والمعامل أيضاً وتحسن الوضع الاقتصادي السوري بشكل تدريجي.

توفير فرص العمل ضرورة في مرحلة إعادة الإعمار

يشكل تأهيل القوى العاملة وتشغيلها الهدف الوسيط الأول في مشاريع إعادة الإعمار وتحتاج هذه المرحلة إلى تجنيد كل الطاقات البشرية المتوفرة وتشغيلها في نشاطات منتجة. يجب على الدولة المركزية والمجالس المحلية بالتعاون مع القطاع الخاص وبالاعتماد عليه أن تعمل في مرحلة إعادة الإعمار على خلق أكبر قدر ممكن من فرص العمل الدائم بأقل كلفة ممكنة. وفي بلد مثل سورية يكون التوظيف في قطاع الزراعة هو الأجدى من ناحية خلق فرص عمل، وتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين مصادر تمويل مستقبلي لقطاعات اقتصادية أخرى، وخاصة الصناعة، فكلفة خلق فرص عمل في الزراعة لا تتجاوز ثلث مثيلتها في الصناعة وخمس مثيلتها في الخدمات. مع ضرورة العمل على إحداث تداخل واعتماد متبادل وتكافؤ بين القطاعات الاقتصادية الأخرى .

وهنا يبدو من الأهمية بمكان استغلال الطاقات البشرية في مخيمات النازحين في الداخل ومخيمات اللاجئين في دول الجوار ممن هم في سن العمل والإنتاجية من الذكور والإناث، والعمل على تفادي أن تشكل مخيمات النزوح في الداخل تهديداً للأمن الاقتصادي في سورية، حيث أن هؤلاء النازحين في المخيمات قد تركوا الإنتاج الحيواني والزراعي، مما أثر سلباً على الناتج القومي وفي نفس الوقت أصبحوا يعتمدون على المعونات الخارجية والتي يمكن أن تمثل تهديداً ليس للأمن الاقتصادي فحسب، بل أيضاً تهديداً للأمن العام الوطني مستقبلاً.

طرق التمويل

الموارد المحلية هي الوسيلة المثلى وينبغي العمل على تعزيز ثقافة المساهمة المجتمعية إضافة إلى الاهتمام بزيادتها وتطوير مصادرها. ولا بد أيضاً من اللجوء إلى طريقة تجمع بين التمويل المحلي الأقصى الممكن، وما ينقصه يستوفى من تمويل السوريين في الخارج الراغبين بالمساهمة عن طريق صناديق استثمارية ووقفية وإنشاء شركات مساهمة ومنحهم امتيازات مناسبة، ومن ثم يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي والصناديق الدولية بشروط مقبولة وغير إعجازية ما أمكن لذلك سبيلاً. وينبغي مراعاة سياسة الهيئات الانتقالية السورية في التعامل مع مؤسسات الأمم المتحدة، والهيئات الدولية بما يحقق استجلاب أكبر فائدة للبلاد مع الحفاظ على سيادتها. فلا بد للهيئات السياسية الانتقالية في تعاملها مع المنظمات الدولية والمؤسسات المقرضة من وضع ضوابط صارمة للحفاظ على أكبر قدر ممكن من السيادة الوطنية عند اللجوء إلى الاقتراض، وأهم هذه الضوابط هي:

1. حصر الشروط بالجانب الاقتصادي وعدم تقديم تنازلات سياسية.
2. اقتراض الحد الأدنى الممكن لعدم رفع الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وعدم إضافة عبء مالي غير مدروس على الموازنة العامة مما يعطل التنمية لأجيال عديدة.
3. المفاوضة على الشروط وتأمين خطة إعادة الدين وفوائده قبل التقدم للقروض.
4. التأكد من النزاهة في الإدارة والضرب بيد من حديد على الفاسدين.
5. الإفادة من الخبرات والمماثلة.

برامج التمكين الاقتصادي

هو منهج تنموي يستهدف كافة الشرائح المجتمعية ولا يقصي أحداً، طوَّره البنك الاسلامي للتنمية للاستثمار مع الفقير والقيام بأعمال اقتصادية مع الفئات المهمشة من محدودي الدخل والشباب العاطل والأسر المنتجة بصيغ تمويل إسلامية، وتتميز بما يلي:

1. منهجية متكاملة تُقدم حلولاً شاملة لمعالجة كل معوقات التنمية (فرص الاستثمار، الشراكات، التمويل الملائم، الاستثمارات الداعمة، وغيرها) وليس حلولاً مالية فقط.
2. طبقت في أكثر من دولة وأدت إلى نتائج واعدة (ربحية أكثر، مخاطرة أقل).
3. لا تستهدف المشاريع الصغيرة فقط بل حتى المتوسطة والكبيرة المملوكة للفئات الضعيفة المستهدفة.

4. مربحة لكل الأطراف (الممول، المستفيد، المجتمع).
5. ناجعة في محاربة الفقر وتحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية المستفادة.
6. تقوم على مبدأ المصالح المشتركة عبر الشراكة التضامنية (الدولة، رجال أعمال، فقراء، منظمات).
7. مشاريعها الاقتصادية أكثر استقراراً ومقاومة للتقلبات.

خامساً: خطط تمكين وتطوير منظومة المجالس المحلية

مقدمة

أعادت الثورة السورية الزخم لطروحات اللامركزية في سورية، فمن جهة طرحها النظام كنوع من الاستجابة لمطالب المتظاهرين من خلال توسيع نطاق المشاركة المحلية في عملية صنع القرار دون تغير الطابع المركزي للدولة، ومن جهة أخرى ظهرت ضمن سياق الثورة عدة أنماط من اللامركزية أعادت تعريف العلاقة بين المركز والمستويات المحلية، كلٌ وفق رؤيته. وعقب مرور ما يزيد عن الأربع سنوات على بدء الثورة يمكن توصيف واقع الإدارة المحلية بأنه خليط غير متجانس من بنى إدارية تتباين في هياكلها التنظيمية ومرجعياتها القانونية والسياسية بحسب القوى المسيطرة، كما تتباين من حيث الموارد والأداء، ومع تأزم الصراع واستعصاء الحلول السياسية يعاد طرح اللامركزية كآلية لتحقيق الاستقرار وتهيئة الشروط المواتية لحل الأزمة مع استمرار الجدل حول طبيعتها وحضورها في الترتيبات السياسية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار. تستعرض الورقة واقع الإدارة المحلية في سورية والجدل القائم حول اللامركزية وصيغتها الأقدر على توفير الاستقرار، وصولاً إلى اقتراح توصيات لتمكين المجالس المحلية من التعامل مع ملفات المرحلة الانتقالية باعتبارها نواة الحكم المحلي والقناة التي تمرّ من خلالها جهود بناء الدولة.

واقع الإدارة المحلية في سورية

تراجعت تدريجياً درجة تحكم المركز بالجغرافية السورية مع ضعف أدواته وتآكلها تحت ضغط ديناميكيات أطلقتها الثورة السورية، وقد وفر انسحاب القوات الموالية وغياب خدمات الدولة عن كثير من المناطق الفرصة أمام ظهور مبادرات محلية لتنظيم شؤون المجتمعات متخذة أشكالاً وأنماطاً عدة تطورت بحكم الظروف والخبرات المكتسبة، كما برزت أنماط دخيلة فُرضت بالقوة على المجتمعات المحلية. ومع دخول الثورة عامها الخامس يمكن تصنيف الجهات التي تتوزع إدارة شؤون المجتمعات المحلية إلى أربع وفقاً لمعيار القوى المسيطرة كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول المقارنة بين أنماط الإدارة المحلية في سورية

النمط	النوع	التبعية	الموارد المالية	القيادات	نقاط القوة	نقاط الضعف
الإدارة المحلية للقوات الموالية	لامركزية إدارية.	النظام السوري عالية.	✓ دعم الحكومة المركزية. ✓ الضرائب المحلية.	شخصيات حزبية وتكنوقراط.	✓ هيكليات واضحة. ✓ كوادر بشرية وخبرات متراكمة. ✓ استقرار أمني.	✓ ضعف المشاركة الشعبية. ✓ ضعف المؤسساتية. ✓ ضعف الصلاحيات. ✓ ضعف الموارد المالية. ✓ الفساد والمحسوبيات.
المجالس المحلية للمعارضة	لامركزية إدارية.	الائتلاف الوطني منخفضة.	✓ دعم خارجي.	قيادات محلية وثورية.	✓ التمثيل المحلي. ✓ الدور السياسي. ✓ الاستمرارية.	✓ ضعف المؤسساتية. ✓ ضعف الموارد. ✓ التهديد الأمني. ✓ العلاقة مع الفصائل.
الإدارة الذاتية الديمقراطية	لامركزية سياسية.	حركة المجتمع الديمقراطي عالية.	✓ إيراد النفط والغاز. ✓ الضرائب المحلية. ✓ إيراد المؤسسات الخدمية.	شخصيات حزبية	✓ القوة العسكرية. ✓ غياب المنافسين. ✓ الموارد المادية.	✓ ضعف المشاركة الشعبية. ✓ ضعف المؤسساتية. ✓ غياب الإجماع. ✓ ضعف الكوادر.
تنظيم "الدولة الإسلامية"	مركزية	"الدولة الإسلامية" عالية.	✓ إيراد النفط والغاز. ✓ عوائد التهريب. ✓ طلب الفديات. ✓ الضرائب المحلية.	قيادات أجنبية وشخصيات محلية.	✓ القوة العسكرية. ✓ الموارد المالية. ✓ المناطق الرخوة.	✓ غياب الإجماع وغلبة الإكراه. ✓ ضعف المؤسساتية. ✓ العمليات العسكرية. ✓ ضعف الكادر المؤهل.

خيارات اللامركزية في سورية: الحكم المحلي

يوجد إجماع على ضرورة تطبيق اللامركزية في سورية، إلا أن هذا الإجماع يفقد معناه في ظل غياب التوافق على شكلها (سياسية أو إدارية) وإجراءات تطبيقها وما إذا كان ذلك يسبق الحل السياسي ويمهد له أم يكون جزءاً من ترتيباته، وممّا يصعّب من عملية البحث في اللامركزية حالة التوظيف السياسي لها ضمن لعبة المزايدات بين القوى المتصارعة والتوقعات العالية من تطبيقها. وعند تقييم نمط اللامركزية الواجب تطبيقه ينبغي الانطلاق من معيار أساسي وهو مدى قدرتها كآلية على تحقيق الاستقرار، وذلك من خلال التعامل مع الملفات الرئيسية للمرحلة الانتقالية.

تفتقد الحالة السورية لمقومات اللامركزية السياسية، حيث لا وجود لمناطق صماء تقطنها مكونات مجتمعية إثنية أو دينية وإنما يوجد تداخل بين مكونات المجتمع في عموم الجغرافية السورية، وإن العمل على تحقيق تجانس إثني أو مذهبي سيستلزم حكماً القيام بحملات تطهير عرقي وما ينجم عن ذلك من مذابح وهجرات جماعية تعزّز حالة الانقسام المجتمعي وتؤسس لنزاعات مستقبلية تجد تعبيرات لها حينما يتوافر الظرف المواتي، كما يثير تطبيقها صراعات بين الأقاليم السياسية حول قضايا الحدود والطاقة وما ينجم عنها من حروب لا تنتهي، كما لا تتوافر الموارد لتكرار الأجهزة

والوظائف في الأقاليم وهذا ما تثبته معطيات الوقائع الراهنة وحقائق التاريخ، وبالتالي لا تحقق اللامركزية السياسية الغايات المنشودة منها بل على العكس تماماً حيث تؤسس لمكامن نزاع مستقبلية أكثر حدّة.

أما الصيغة المقترحة فهي الحكم المحلي القائم على مفهوم اللامركزية الإدارية الموسعة، ووفق هذا الطرح يتم منح بنى الإدارة المحلية صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها المحلية مع بقاء السلطات السيادية من اختصاص الحكومة المركزية التي تمارس إضافةً إلى ما سبق مهام الرقابة والإشراف على عمل تلك البنى وتوفير الدعم المالي والفني لها. أما عن نواة الحكم المحلي فهي المجالس المحلية القائمة حالياً والتي تدار من قبل مدنيين، وممّا يعزز من هذا الطرح المزايا التي أثبتتها حيث نجحت في الاستمرار كأداة فاعلة في تلبية المتطلبات المعاشية مستندةً إلى شرعية تمثيلها للسكان المحليين وتبني خطابهم وتقديم الخدمات لهم ضمن إمكانياتها، كما أنها إلى حدّ مقبول غير مسيّسة إديولوجياً، إضافةً إلى مراكمتها للخبرات وتطوير أدائها وقدرتها على ربط مراكز النفوذ القائمة والتهيئة للعملية الانتقالية من خلال إدارة الملفات التالية: **العملية السياسية؛ فضّ النزاعات والسلم الأهلي؛ حفظ الأمن المحلي؛ تقديم الخدمات المحلية؛ تسيير القضاء المحلي؛ التعاون مع برامج العدالة الانتقالية.** ونظراً لحاجة السلطة الانتقالية لجميع الجهود المجتمعية إلى جانب الحاجة لتدعيم شرعيتها، تبرز أهمية تمكين المجالس المحلية وتفعيل دورها السياسي المحلي من خلال حِزَم تدخلٍ تعزّز القدرات الجمعية للتعاطي مع الواقع المعقّد والمتغير.

ويقوم التصور المقترح لإعادة تنظيم الإدارة المحلية في مرحلة ما قبل العملية الانتقالية على تشكيل **مجلس عام للإدارة المحلية** من خلال اختيار المجالس المحلية في مناطق سيطرة القوى المقاومة الوطنية الفصائل الموالية وحزب PYD ممثلين لهم لعضوية مجالس المحافظات وفقاً قاعدة التمثيل العددي لسكان مناطقهم استناداً إلى إحصائيات عام 2011. وتشكل مجالس المحافظات بمجموعها ما يسمى بالمجلس العام للمحافظات الذي يتولى عملية تنسيق الخطط والمشاريع على مستوى المحافظات، وتتم عملية اختيار المجلس العام للإدارة المحلية من قبل المجلس العام للمحافظات على أن يتولى مهام توفير الشروط المواتية للوصول إلى نظام حكم محلي فعال وفق رؤية متفق عليها تترجم إلى استراتيجية ذات برنامج تنفيذي يتم حشد الدعم له.

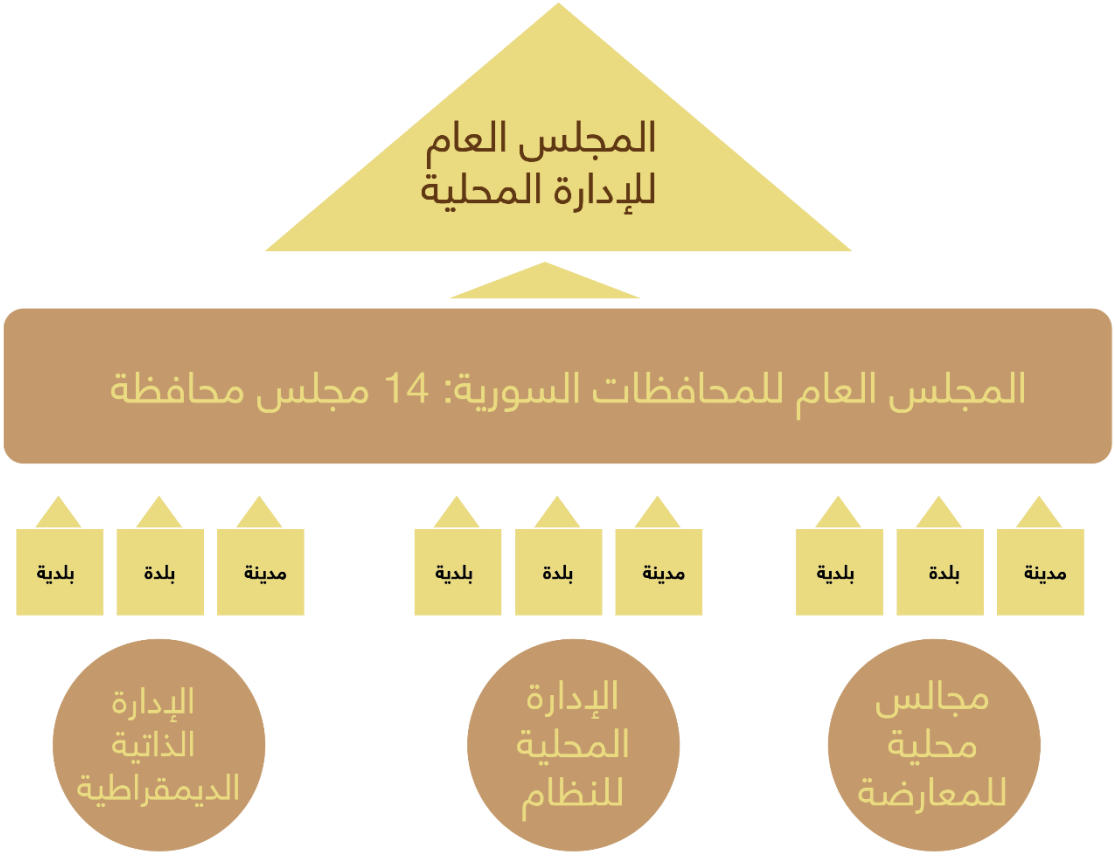

النموذج المقترح للإدارة المحلية (الشكل رقم 2)

تمكين المجالس المحلية

إن تمكين المجالس المحلية يعد أولوية على اعتبارها رافعة أساسية لإعادة بناء الدولة والمجتمع والتأسيس لشرعية جديدة، من هنا يتوجب العمل على دعم المجالس المحلية في المحاور التالية بما يستجيب لأولويات وطبيعة وكل مرحلة وتحدياتها.

1. **الأمن المحلي**
   - توفير الدعم والتدريب والتمويل لبناء جهاز شرطة محلي؛
   - توفير مستلزمات فرق الدفاع المدني وإعدادها من خلال:
     - ✓ تأطير عمل الدفاع المدني والشرطة المحلية تحت مظلة المجالس المحلية؛
     - ✓ بناء شبكة إنذار وتدخل لمواجهة التهديدات الأمنية والكوارث بحيث تضم كلاً من الشرطة المحلية والدفاع المدني والمجالس المحلية والفصائل العسكرية.

2. الخدمات المحلية

- الاعتراف القانوني والسياسي بالمجالس المحلية وشرعنة التعامل معها كجهات اعتبارية؛
- إقرار دور المجالس المحلية كجهة ناظمة لعملية استلام وتوزيع الدعم الإغاثي؛
- استكمال البنية الإدارية للمديريات الخدمية وربط سياساتها بالمكاتب الخدمية للمجالس المحلية؛
- إعادة تشغيل مؤسسات الدولة الخدمية بإشراف المجالس المحلية؛
- تعزيز نهج اللامركزية في إدارة الخدمات المحلية على مستوى: 1) الميزانية، 2) التخطيط، 3) المهارات المعرفية، 4) الاختصاصات، 5) نظام المراقبة، 6) استخدام الموارد؛
- توفير التدريب النظري والعملي اللازم لأعضاء المجالس المحلية في المجالات: 1) الحكم الرشيد، 2) بناء المؤسسات، 3) إعداد النظم واللوائح الإدارية والتنفيذية، 4) إدارة الأزمات، 5) التخطيط الاستراتيجي، 6) آليات الرقابة؛
- تعزيز مفهوم الجباية المحلية وتنظيمها لدى المجالس المحلية؛
- توفير الدعم المالي للمجالس لتنفيذ البرامج والمشاريع الحيوية والحسّاسة وربطه بإجراءات عملية لمأسسة المجالس.

3. العدالة الانتقالية

- تدريب العاملين في المجال الحقوقي على آليات التوثيق المهنية والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال؛
- حماية وتأمين الملفات والوثائق الرسمية من قبل الشرطة المحلية والمجالس المحلية؛
- وقف الأعمال الانتقامية وحصر تنفيذ العدالة بمؤسستي القضاء والشرطة المحليين؛
- تدريب الشرطة المحلية والفصائل العسكرية على قواعد القانون الدولي الإنساني؛
- اتخاذ التدابير التأديبية وفق آليات متفق عليها بين الهيئات المحلية (الشرطة المحلية، الفصائل العسكرية، المجالس المحلية) بحق العناصر الذين يرتكبون انتهاكات لقوانين الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان؛
- تشكيل هيئة للعدالة الانتقالية يتفرع عنها لجان محلية لمتابعة قضايا العدالة الانتقالية وبالتنسيق مع الهيئات المحلية (القضاء والشرطة المحليين والمجالس المحلية).

4. فض النزاعات وتعزيز السلم الأهلي

- إجراء دورات تدريبية في تسوية النزاعات لأعضاء الهيئات المحلية ومنها المجالس تشمل: 1) تحليل النزاع، 2) تحديد أطراف النزاع وأدواتهم ومصالحهم، 3) آليات فض النزاعات بما يتوافق مع السياق المحلي للمجتمع وطبيعة النزاع؛
- دعم دور المجالس المحلية ذات الشرعية في تسوية النزاعات وذلك باتباع الأدوات التالية: 1) تقديم المساعدات الإنسانية، 2) توفير الخدمات الأساسية، 3) التفاوض حول وقف إطلاق النار، 4) التفاوض حول إطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين، 5) فتح قنوات اتصال وحوار بين المكونات المجتمعية في مناطق الصراع؛

- توظيف المجالس المحلية للآليات التالية لتعزيز السلم الأهلي: المكون العشائري، الشخصيات والهيئات الدينية، المحاكم المحلية، لجان السلم الأهلي.

5. العملية السياسية والتمثيل المحلي

- تعزيز الدور السياسي للمجالس المحلية باعتبارها هيئات شرعية منتخبة من قبل المواطنين؛
- إعداد قيادات المجتمع المحلي وذلك بتدريبهم على إدارة الشأن العام من خلال انخراطهم في المجالس المحلية؛
- التأسيس لعملية سياسية تقودها المجالس المحلية وتشارك فيها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفاعليات المجتمعية يتم فيها تداول قضايا ذات صلة بإدارة الشأن العام وقضايا المرحلة الانتقالية؛
- توفير التدريب لأعضاء الهيئات المحلية على إدارة الحوار وآليات التمثيل والعمل المجتمعي؛
- تأمين استقرار المجالس المحلية بتقليل عدد الدورات الانتخابية وحصرها بولاية لمدة سنتين مع إمكانية سحب الثقة عن المجلس وإعادة تشكيله؛
- إشراك منظمات المجتمع المدني كجهات رقابية على عمليات تشكيل المجالس.

6. القضاء المحلي

- تشكيل هيئات قضائية محلية وربطها بمنظومة قضائية متكاملة؛
- حصر تطبيق الأحكام القضائية بالشرطة المحلية؛
- تفعيل لجان التحكيم المحلية وشرعنتها كآلية لتخفيف العبء عن النظام القضائي.

سادساً: برامج وخطط استعادة الأمن المجتمعي

مقدمة

إن تحقيق الانتقال من الدولة الفاشلة إلى الدولة المستقرة يتطلب مجموعة من البرامج العملية متعددة الأبعاد كي يتم إرساء الأمن بمفهومه الشامل في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والمجتمعية والبيئية. كما أن الحلول الأمنية المطلوبة في المرحلة الانتقالية تتطلب سياسات عامة وترتيبات إدارية محددة تعالج التحديات التي ظهرت في سورية خلال السنوات الأربع الماضية على إثر تراكم مظاهر الاحتقان المجتمعي من جهة، وكنتيجة حتمية للسياسات السلطوية غير المتوائمة مع طبيعة المجتمع السوري خلال أربعة عقود سابقة من جهة أخرى. وتكمُن حساسية وأهمية تحقيق الأمن المجتمعي بسورية اليوم في أن ظاهرة الدولة الفاشلة التي أصابتها بدأت تنتشر عبر الارتباطات المجتمعية والطائفية والعرقية العابرة للحدود، مما أهّلها لتشكّل خطراً على الأمن الإقليمي عموماً، وعلى أمن دول الجوار المباشر لسورية بوجه خاص.

تدل المؤشرات في سورية على ازدياد وتيرة الخطاب الطائفي وممارسات العنف المبنية على أساس الانتماء المذهبي والعرقي والفئوي والعشائري والمناطقي، مما يشكل تهديداً للأمن المجتمعي العابر للحدود في المنطقة. ولذلك فإنه لا بدّ، عند الحديث عن سبل تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي وخطة المرحلة الانتقالية، من تبني حزمة برامج تسهم في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي وتُعيد تشكيل العقد الاجتماعي وتعريف الهوية المجتمعية الوطنية - التي لم تكن مُعرّفة بشكل صحيح في الثقافة السائدة بسورية- وذلك على أسس من المساواة والتعايش المشترك.

ولا بد من التنبيه إلى أن مفهوم الأمن المجتمعي لم يكن متطوراً في السياسة الأمنية قبيل اندلاع الأزمة السورية، فقد كان الحديث بما يخص المسألة الطائفية والعقد الاجتماعي والتفاهمات المجتمعية من القضايا التي يعاقب عليها القانون، في وقتٍ كانت مفاصل الأمن العسكري والسياسي والمجتمعي والاقتصادي بسورية في يد أسرة واحدة. وزاد الأمر تعقيداً، التدخل السافر للميليشيات الممولة من إيران في البلاد، وارتكاب هذه الميليشيات لجرائم على أساس طائفي ومذهبي وكذلك تورطها في أعمال عنف ضد المجتمع.

وتزداد أهمية العمل على بلوغ الأمن المجتمعي في سورية يوماً بعد يوم، خصوصاً وأنه مقدمة لاستيفاء بقية عناصر الأمن القومي، كما أنه أساس لبناء الهوية الوطنية الجامعة وتحصين المجموع العام لمواجهة التطرف وإبعاد التصورات النمطية السلبية الجاهزة عن الآخرين، ويقع الأمن المجتمعي كذلك في مقدمة الأعمال الواجب تنفيذها في حالات التوتر ضمن بلدان الديموقراطيات الناشئة.

يعالج هذا القسم سلسلة من الإجراءات الإدارية والإعلامية التي ينبغي اتباعها للبدء في عملية إعادة الاستقرار الأمني في سورية والمنطقة.

خارطة المكونات المجتمعية

يمتاز التوزع الإثني والمذهبي في سورية بأنه لا ينطوي على انعزال جغرافي بين الفئات، بمعنى عدم وجود مساحات واسعة متصلة يشكّل فيها مكوّن من الأقليات الغالبية المطلقة من مجموع عدد سكانها، وذلك يعود إلى أن أغلب المدن والأرياف تعدّ أماكن مختلطة ومتنوعة طائفياً وإثنياً. وبالتالي فإنه لا يمكن حل تحدي الأمن المجتمعي عبر عزل مناطق على شكل "كانتونات" منفصلة، وإنما يتطلب الأمر إعداد خطة وطنية متكاملة لتعزيز الوحدة الوطنية بالنظر إلى الجوانب المتعددة التي يقسم فيها المجتمع السوري نفسه اليوم، بدءاً من الأرياف والمدن، مروراً بالروابط والتكوينات العشائرية المنسحبة إلى امتدادات عابرة للحدود، ووصولاً إلى التشكيلات العرقية والإثنية واللغوية والمذهبية والدينية. ولا بدّ من إدراك حجم الاحتقان الطائفي الموجود اليوم كموروث لسياسات النظام القديم من جهة، وكنتيجة لأفعال القتل الممنهج والطائفي التي تنوعت وسائلها وأساليبها أثناء فترة الثورة السورية من جهة أخرى.

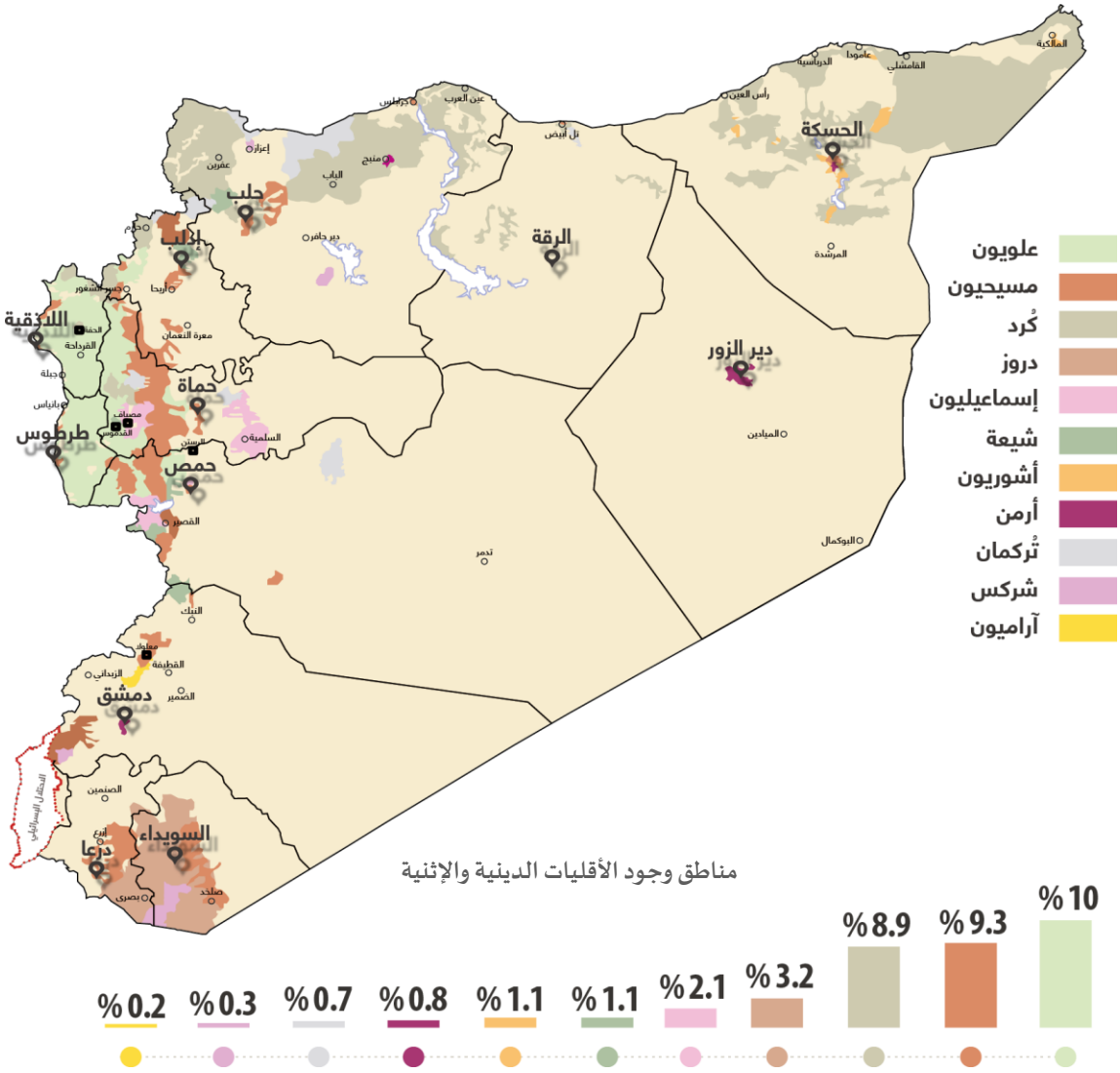

خريطة مناطق وجود الأقليات الدينية والإثنية

المفاهيم والأسس

تعيش المجتمعات في مرحلة التحول حالة من العنف الانتقالي تهتز فيها الموازين ويتزامن معها عنف مجتمعي ناشئ عن محاولة الهوية الرئيسة أو الغالبية السكانية فرض نفسها وسلطتها، في مقابل محاولة الهويات الفرعية تحقيق مكتسبات خاصة بها أو تعزيز وضعها في المرحلة الانتقالية. وينبغي للبرامج المنفذة معالجة هذه الحالة من خلال أدوات وبرامج العدالة الانتقالية. وتشير العدالة الانتقالية إلى حقلٍ من النشاط أو التحقيق يركز على المجتمعات التي تمتلك إرثاً كبيراً من انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من أجل إعادة بناء مجتمع آمن. ويمكن إدراك المفهوم من خلال عدد من المصطلحات والإجراءات التي تدخل ضمنه مثل: إعادة البناء الاجتماعي، والمصالحة الوطنية وتعزيز السلم الأهلي، وتأسيس لجان الحقيقة، وجبر الضرر، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش. ولا بد هنا من الانتباه إلى عدم الوقوع في ثنائية العدالة وتحقيق السلم الأهلي، وعدم افتراض قالب جاهز من العدالة الانتقالية على أنه يصلح لمعالجة الكارثة المجتمعية بعد الثورة، بل ستكون عملية متدرجة يظهر فيها العنف الانتقالي ويتحول نحو العدالة الانتقالية. ولا بد للسياسات الأمنية أن تراعي هذه الطبيعة من خلال ترتيبات إدارية وإعلامية تخدم مفهوم الأمن المتكامل.

كما ينبغي التركيز في الأدوات والبرامج الإعلامية على تعزيز مفهوم الانتصار المجتمعي بحيث يتجاوز تجريم فئة مجتمعية أو إعطاء إيحاءات الانتصار لجهة دون أخرى، لأن ذلك يزيد من حالة الاحتقان الطائفي ويُغيِّب الهوية الوطنية الجامعة بسبب استبعاد مكون دون آخر. وبالتالي فإن البرامج الأمنية ينبغي أن تركز على إشراك كافة العناصر المجتمعية وبناء ثقة وتطمينات مجتمعية عن طريق القيادات الدينية والمجتمعية. وهنا يتأكد ضرورة استيعاب الفئة الشبابية بين عمر (15-35) في مشاريع التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار من أجل تعزيز روح المشاركة الوطنية وتنعكس إيجاباً على الاستثمار في بناء الكفاءات السورية من خلال مرحلة إعادة الإعمار، والتي تعطي فرصاً متكافئة للجميع بأن يكونوا جزءاً من نهضة سورية. وتعزز هذه السياسات التفاهمات والمفاوضات المجتمعية من خلال توجيه الطاقات إلى المشاريع النهضوية.

وفي سبيل تحقيق نهضة مجتمعية لابد من وضع آليات وبرامج وطنية تُكرس المساواة المجتمعية بين مختلف فئات الشعب وفي كافة القطاعات الاقتصادية والسياسة والثقافية، بحيث يتم تجريم التمييز المبني على الدين أو الطائفة أو العرق، ويتم إجراء سياسات محلية تعالج أسباب هذه الممارسات على المستوى الثقافي والتعليمي والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تحسين العلاقات البينية.

الأهداف

- تقوية الحسّ الوطني ودعم كل ما هو مشترك بين السوريين على صعيد التاريخ والآمال المستقبلية والمصلحة العامة.
- بث روح الإحسان والتسامح وأخلاقيات حسن الجوار.

- تعزيز آليات التحكيم والمصالحة في معالجة الخلافات البينية والتسويات الاجتماعية.
- تخفيف الاحتقان الاجتماعي وتطويق التوترات والنزاعات التي تنشأ بسبب تعددية المكونات الاجتماعية.
- الحيلولة دون وقوع أعمال ثأر وانتقام بسبب ما جرى من عدوان وانتهاك للحقوق والحرمات في مرحلة الثورة.
- استعادة إيمان وثقة المواطنين بمؤسّسات الدولة والمساهمة في تعزيز سلطة القانون والمؤسّسات الديمقراطية ومشروعيتها.
- معالجة التأثيرات الفرديّة والجماعية للعنف والقمع وتوفير الدعم النفسي لضحايا العنف.

البرامج المقترحة لتحقيق الأمن المجتمعي (الشكل رقم 3)

ولا يمكن إنجاز هذه الخطة بعيداً عن بيئتها الإقليمية والدولية، فهي تتطلب دعماً سخياً بالخبرات والأموال والتجهيزات كي تثمر نتائجها، خصوصاً وأن تجربة أمن مجتمعي ناجحة في سورية ستنعكس إيجاباً لا محالة على الأمن والاستقرار الإقليمي برمته، كون الحالة الطائفية والعشائرية والمذهبية والعرقية في سورية تختصر حال المنطقة بأكملها، كما أن تجربة عدالة انتقالية ناجحة في سورية ستعطي انطباعات أكثر إيجابية لدى المكونات الاجتماعية في الدول المؤهلة لخوض تجارب مؤلمة كالتجربة السورية، ما يحول بينها وبين ذلك من جهة، ويدفعها لاتباع الطرق الأكثر سلمية أثناء فترات التنافس والصراع.

ومن المهم تفعيل مساهمة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في إنجاح هذا التوجه، كالمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وذلك من خلال دعم البرامج المتخصصة في داخل سورية عن طريق المجالس المحلية السورية، وفي دول الجوار المباشر لسورية لصالح السوريين وغيرهم من أبناء المجتمعات المضيفة.

في الانتقال إلى الدولة الآمنة:
آليات استعادة الاستقرار في سورية

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies